# تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصـــــر

## الفصل العشرون

obeikandl.com

obeikandl.com

## مراحل المفاوضات بين مصر وبريطانيا قبل الثورة

**منذ** اندحار الثورة العرابية ودخول قوات الغزو البريطانية القاهرة في 15 سبتمبر 1882 استمر كفاح الشعب المصري مشتعلا لا يهدأ ضد الاحتلال، وتخضبت أرض مصر بدماء آلاف الشهداء كلما قام الشعب بانتفاضاته المتعاقبة في سبيل تحرير أرض الوطن من نير الاستعمار.

وكان نفوذ بريطانيا السياسي في مصر يستمد قوته وجبروته من وجود جيش الاحتلال الضخم المزود بأقوى الأسلحة والمعدات، والذي كان في مقدرته قمع أية ثورات شعبية وإخماد أية حركات وطنية بالحديد والنار.

وبفضل هذه القوة المرهوبة الجانب تمكنت بريطانيا عن طريق ممثلها السياسي في مصر من مقر سلطاته بقصر الدوبارة ـ برغم اختلاف مسمياته (من المعتمد البريطاني بعد الاحتلال إلى المندوب السامي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى السفير البريطاني بعد عقد معاهدة 1936) ـ من فرض هيمنتها التامة على كافة الشئون المصرية، ومن فرض إرادتها على الجهاز الحاكم في مصر الذي كان يتكون من حكومة البلاد ورئيس الدولة الذي يعين هذه الحكومة رغم اختلاف مسمياته أيضًا (من الخديو بعد الاحتلال إلى السلطان عقب نشوب الحرب العالمية الأولى إلى الملك بعد تصريح 28 فبراير 1922)، وقد عبّر اللورد كرومر أول معتمد بريطاني بعد الاحتلال عن حقيقة الوضع السياسي لبريطانيا في مصر بقوله: «إننا لا نحكم مصر وإنما نحكم أولئك الذين يحكمون مصر».

لقد كانت القوة العسكرية لبريطانيا هي التي تفرض إراداتها على كل الأحداث التي تجري بمصر، ولذا لم تترك السلطة البريطانية مناسبة أرادت فيها الحكومة المصرية إثبات وجودها بانحرافها عن تعليمات المندوب السامي، أو رفض أحد مطالبه، أو محاولة تقوية الجيش المصري

بزيادة حجمه أو تحديث تسليحه أو تحديد سلطة قائده البريطاني إلا ووقفت السلطة البريطانية بالمرصاد، ودبّرت لها المظاهرات العسكرية لإرهابها، فلا تملك الحكومة المصرية إلا أن تتخلى عن مشروعاتها وتعود صاغرة إلى الخط الذي رسمته لها السياسة الاستعمارية البريطانية، وكان من المستحيل على مصر في ظل هذه الظروف أن تنال استقلالها بقوة السلاح، فلقد كانت السياسة البريطانية منذ بدء الاحتلال تستهدف إبقاء الجيش المصري ضعيفًا متخلفًا، فإن واجبه الأساسي كما رسمه له قادته الإنجليز كان هو معاونة البوليس في المحافظة على الأمن الداخلي فحسب، بينما أوكلت مهمة الدفاع عن حدود مصر إلى قوات الاحتلال البريطانية، وليس أدل على مدى التخلف الشائن الذي كان عليه الجيش المصري ـ بفضل قيادته الإنجليزية ـ من أن الجنرال كورنوول رئيس أول بعثة عسكرية بريطانية بعد عقد معاهدة 1936 ذكر في أول تقرير له عن حالة الجيش المصري أنه لا يعدو أن يكون جيشًا من جيوش القرون الوسطى.

ولهذه العوامل لم يكن أمام الحكومات المصرية المتعاقبة خاصة بعد إعلان بريطانيا الحماية على مصر في 18 ديسمبر 1914 إلا أن تخضع للتحكم البريطاني المستبد وسيطرته المطلقة على كل شئون البلاد، وأن تحاول استخلاص حقوق مصر المشروعة من بريطانيا والتي كان في مقدمتها جلاء جيش الاحتلال عن أرض مصر وإعلان استقلالها عن طريق الحوار والمفاوضات، ولكن الوقائع والأحداث أثبتت مدى فشل هذا السبيل في تحرير البلاد، وعلى العكس استغلته بريطانيا كوسيلة ناجحة للمراوغة وكسب الوقت وتهدئة الشعب المصري كلما اشتعلت ثورته ضدها بإعطائه الأمل الكاذب في قرب نوال حريته واستقلاله.

وبرغم قيام الحكومات المصرية المتعاقبة بالتفاوض مع ممثلي بريطانيا ثماني مرات قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952 أي طيلة سبعين عاما كاملة، فإن جلاء جيش الاحتلال عن أرض مصر لم يتحقق على الإطلاق، وعندما قامت الثورة كانت هناك ما يزيد على ثمانين ألف جندي بريطاني مزودين بأحدث الأسلحة والمعدات يرابطون في منطقة قناة السويس على مسافة لا تزيد على مائة كيلو متر من القاهرة.. يمكن للقوات البرية قطعها في بضع ساعات بينما

تقطعها الطائرات النفاثة في بضع دقائق، مما جعل مصير الثورة وقتئذ مهدداً بأفدح الأخطار، ويمكن إيجاز المراحل الست الأولى من المفاوضات المصرية البريطانية فيما يلي:

**مفاوضات سعد ـ ملنر**: عقب قيام ثورة 1919 أعلن اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني يوم 15 مايو عام 1919 في مجلس العموم أن الحكومة البريطانية قررت إيفاد لجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات لتحقيق أسباب الاضطرابات في مصر، وتحديد صفة الحماية الجديدة وعرض رأيها فيما يتعلق بإدارة البلاد في المستقبل، وعندما وصلت اللجنة إلى مصر في 7 ديسمبر عام 1919 ووجهت بمقاطعة شاملة من كل المصريين، تم تنظيمها بمعرفة لجنة الوفد المركزية، مما اضطرها إلى العودة إلى لندن في 18 مارس عام 1920 بعد أن فشلت مهمتها.

وتدخل للوساطة بين الوفد ولجنة ملنر أحد كبار السياسيين في مصر وهو عدلي يكن، فقد سافر إلى باريس حيث التقى بالزعيم سعد زغلول ورفاقه الذين كانوا يحاولون إسماع صوت مصر لمؤتمر الصلح في العاصمة الفرنسية.

وبعد نجاح وساطة عدلي بدأت المفاوضات بين سعد زغلول واللورد ملنر في لندن، وفي يوليو عام 1920 قدم ملنر إلى وفد المفاوضات المصري مشروع تسوية يقوم على أساس عقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا، وأرسل سعد المشروع إلى مصر مع بعض أعضاء الوفد لعرضه على الأمة، وفي نفس الوقت بعث برسالة سرية إلى لجنة الوفد المركزية صارحها فيها بمعارضته للمشروع، لأنه في ظاهره الاستقلال وفي باطنه الحماية، وطلب منهم أن يبينوا الحقائق للشعب، ونتيجة لرفض ملنر التحفظات التي أبداها الشعب المصري على المشروع وفي مقدمتها عدم نصه على إلغاء الحماية مع سعد المفاوضات في 9 نوفمبر عام 1920 وفي 4 أبريل عام 1921 عاد سعد زغلول إلى مصر لأول مرة منذ اعتقال السلطات البريطانية له هو ورفاقه في 8 مارس عام 1919 ونفيهم خارج البلاد، واستقبل زعيم ثورة 1919 استقبالا شعبيًا لم تشهد له مصر مثيلا من قبل.

مفاوضات عدلي ـ كيرزون: صدر المرسوم بتأليف وزارة عدلي يكن في 17 مارس عام 1921 وحاول عدلي إشراك الوفد في الهيئة الرسمية للمفاوضات التي سيجريها في لندن، ولكن سعد زغلول اشترط أربعة شروط نظير اشتراك الوفد . . . **أولها**: الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاء تامًا صريحًا، **وثانيها**: الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليًا عامًا مع مراعاة إرادة الأمة في التحفظات التي أبدتها على مشروع ملنر، **وثالثها**: إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول في المفاوضات، **ورابعها**: أن تكون أغلبية المفاوضين الرسميين من الوفد، وأن تكون له شخصيًا رئاسة هيئة المفاوضة.

ولم يكد رئيس الوزراء يدلي بحديث للأهرام يوم 25 أبريل عام 1921 برفضه رئاسة سعد زغلول للوفد الرسمي للمفاوضات حتى ألقى سعد في نفس اليوم خطبة شهيرة في شبرا أعلن فيها أن الوزارة في مصر لا تمثل الأمة بل تمثل سلطة الحماية، وخرج من ذلك أن رئاسة عدلي يكن لوفد المفاوضة تعني أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس.

وفي 11 يوليو بدأت المفاوضات بين عدلي واللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني وتمسك عدلي ـ إزاء ضغط الوفد في مصر ـ بالتحفظات التي أبدتها الأمة على مشروع ملنر، ولم يوافق كيرزون على قصر بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة فقط لحماية المواصلات الإمبراطورية كما اقترح عدلي، فقد أوضح أن واجبها أيضًا هو حماية الأمن والنظام داخل مصر، ولذا فإن لها أن ترابط في أي مكان في مصر ولأي زمان. . وفي 19 نوفمبر عام 1921 قطع عدلي المفاوضات وعاد إلى القاهرة.

**مفاوضات سعد ـ ماكدونالد**: في 28يناير عام 1924 ألف سعد زغلول أول وزارة شعبية في مصر بعد أن فاز الوفد في أول انتخابات برلمانية حقيقية تجرى في مصر بنسبة تزيد على 90٪ من مقاعد مجلس النواب، وكانت الظروف تبدو مواتية لحل القضية المصرية حلا مرضيًا، فقد أصبحت الحكومة المصرية لأول مرة هي الممثلة للحركة الوطنية في البلاد، كما أنه لأول مرة تتألف في بريطانيا حكومة برياسة زعيم حزب العمال رامزي ماكدونالد الذي تربطه بسعد

زغلول علاقات ودية، علاوة على ما عرف عن حزب العمال قبل توليه الحكم من هجوم عنيف على السياسية البريطانية الاستعمارية، ولكن التجربة العملية أثبتت مدى رسوخ أقدام سياسة الاستعمار ـ مهما اختلفت الحكومات البريطانية ـ فقد اشتد الخلاف بين حكومتي مصر وبريطانيا بسبب قضية السودان ومنصب سردار الجيش المصري.

وفي أواخر سبتمبر عام 1924 جرت المفاوضات بين سعد زغلول ورامزي ماكدونالد التي لم تستمر سوى ثلاث جلسات فقط (25، 29 سبتمبر و 3 أكتوبر 1924) وقدم سعد خلالها المطالب التي كانت تكفل في رأيه الاستقلال الحقيقي لمصر، وأهمها جلاء الجيش البريطاني عن مصر وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما في العلاقات الخارجية، وأن تتنازل بريطانيا عن دعواها في حماية الأجانب والأقليات، وفشلت المفاوضات نتيجة لرفض ماكدونالد مطالب سعد الذي لم يلبث أن عاد إلى القاهرة.

**مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين**: سبقت هذه المفاوضات الأزمة الشهيرة بأزمة الجيش، فقد كان أحمد خشبة وزير الحربية الوفدي في وزارة عدلي يكن الثانية (الائتلافية) قد تبنى سياسة تقوية الجيش المصري التي كانت تخالف سياسة بريطانيا، ورغم استقالة عدلي يكن وتأليف وزارة عبدالخالق ثروت الثانية (الائتلافية) في 25 أبريل 1927، ورغم ترك أحمد خشبة وزارة الحربية ليتولى وزارة المواصلات وبالتالي تأجلت مناقشة القوانين الخاصة بتقوية الجيش المصري، فإن جورج لويد المندوب السامي البريطاني لم يلبث أن فجّر الأزمة بإرساله مذكرة شديدة اللهجة إلى عبدالخالق ثروت احتج فيها بشدة على استمرار الميول لتحويل الجيش المصري إلى أداة سياسية.

وتضمنت مذكرة المندوب السامي مطالب كان من شأنها تمكين المفتش العام (سبنكس باشا) ـ الذي يتولى قيادة الجيش المصري بعد اغتيال السردار السير لي ستاك وإلغاء هذا المنصب ـ من فرض سيطرته المطلقة على الجيش واقترنت مطالب جورج لويد بمظاهرة عسكرية، فقد توجهت بعض البوارج البريطانية إلى الإسكندرية في استعراض مثير للقوة مما أرغم الحكومة المصرية على التسليم بكل المطالب البريطانية.

وبدأت المفاوضات بين رئيس الوزراء عبدالخالق ثروت ووزير الخارجية البريطاني سير أوستن تشمبرلين في يوليو عام 1927، وتميزت بأنها لأول مرة في تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية اقترح المصريون تعديل صورة الإشراف البريطاني على الجيش المصري بإنشاء بعثة عسكرية بريطانية تماثل البعثات الموجودة وقتئذ في اليونان وتشيكوسلوفاكيا، وكان الاختلاف على وضع القوة العسكرية البريطانية في مصر من حيث مكان وجودها والغرض منه ـ وهو الصخرة التي كانت تتحطم عليها كل المفاوضات السابقة ـ سببًا في قطع مفاوضات ثروت ـ تشامبرلين أيضًا وفي عودة الوفد الرسمي المصري إلى القاهرة في أوائل مارس عام 1928.

**مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون**: سافر رئيس الوزراء محمد محمود إلى لندن في محاولة لإزالة القصور في مفاوضات ثروت التي سبقته بمجرد أن قرر مستر هندرسون وزير الخارجية البريطاني في حكومة العمال الجديدة فتح باب المفاوضة مع مصر في يونيو عام 1929، لكن مشروع محمد محمود لم يقدم جديدًا عما جاء بمشروع ثروت، فقد بني على أساس التحالف بين مصر وبريطانيا وأن تقدم مصر لبريطانيا التسهيلات في حالة الحرب أو خطرها، ولكن المفاوضات لم تنجح لإصرار بريطانيا على عدم جلاء قواتها عن مصر من جهة، ولحملة الدعاية القوية التي شنها الوفد في داخل مصر وفي بريطانيا ذاتها من جهة أخرى، وكانت تستنكر أن يقرر مصير الأمة رئيس وزراء لا شعبية له، واضطر محمد محمود إلى تقديم استقالته في 2 أكتوبر عام 1929.

**مفاوضات النحاس ـ هندرسون**: كانت وزارة مصطفى النحاس الثانية التي ألفها في أول يناير عام 1930 يمكن أن تسمّى وزارة مفاوضات النحاس ـ هندرسون، فقد ألفت خصيصًا لمتابعة المفاوضات التي انقطعت بين محمد محمود وهندرسون وهو ما سجله النحاس في خطاب تأليفه الوزارة. . من أن أهم ما سوف تسعى إليه الوزارة هو تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحًا، وأن تسير المفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين، وقد قضت الوزارة حوالي شهر ونصف (31 مارس ـ 18 مايو) من عمرها الذي لم

يتجاوز خمسة شهور ونصف في المفاوضات بين الطرفين، وبرغم أن الوفد المصري أقر مبدأ المحالفة، كما وافق على وجود قوة بريطانية في منطقة قناة السويس فإن مسألة السودان كانت موضع الخلاف بين الطرفين، مما دعا النحاس إلى قطع المفاوضات في 18 مايو عام 1930 والعودة إلى مصر.

**حقيقة الأهداف البريطانية في مصر:**

من تحليلنا لمراحل المفاوضات الست التي جرت بين مصر وبريطانيا خلال ما يزيد على نصف قرن (من الاحتلال البريطاني لمصر في سبتمبر 1882 إلى ما قبل عقد معاهدة 1936) يمكن استخلاص النتائج الآتية:

**أولاً**: كان اهتمام الجانب المصري في مرحلتي المفاوضات الأوليين (سعد ـ ملنر، وعدلي ـ كيرزون) مركزاً على محاولة إلغاء الحماية التي فرضتها بريطانيا على مصر في 18 ديسمبر عام 1914 خاصة بعد أن أيدها مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، ولم يجد الجانب المصري غضاضة في منح بريطانيا قاعدة عسكرية في مصر ومنح جيشها كافة التسهيلات في وسائل المواصلات في مقابل إلغاء الحماية وتحويل بريطانيا من دولة محتلة إلى دولة حليفة لمصر، ولم يتشدد المصريون في مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية على أرض مصر وقت السلم مكتفين بأن تعترف بريطانيا بأن هذه القوة هي قوة حليفة لمصر وليست جيش احتلال، وكانت فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الطرفان المصري والبريطاني كما يتفق ندّان متساويان تعتبر في حد ذاتها في ذلك الوقت نصراً عظيماً.

**ثانيًا**: نظراً لأن سياسة بريطانيا الاستعمارية كانت قائمة على أساس استمرار الوجود البريطاني في مصر إلى الأبد.. لذا حاولت إيجاد المبرر الذي يقنع الرأي العام في مصر بضرورة وجود قوة عسكرية بريطانية على أرضها على أساس التحالف بين الدولتين وقيام كل منهما بنجدة الآخر عند تعرضه لهجوم معاد. وتحت بند التحالف تمنح مصر حليفتها بريطانيا ترخيصاً بإبقاء قوة عسكرية في منطقة القناة وغيرها من المناطق التي يتفق

عليها بغرض حماية المواصلات الإمبراطورية، وكان المقصود بها قناة السويس التي كانت تعد طريق الاتصال الرئيسي بين بريطانيا والهند أكبر وأهم المستعمرات البريطانية في الشرق وقتئذ، وكان اللقب الرسمي لملك إنجلترا في ذلك الوقت هو ملك بريطانيا العظمى وإمبراطور الهند، وحرصت بريطانيا ـ خداعًا للشعب المصري ـ على النص في مشروعاتها بأن وجود قواتها في مصر ليس له صفة الاحتلال أو المساس بالسيادة المصرية.

**ثالثا**: أدت الأوضاع السياسية المتحرجة في مصر واضطراب الأحوال في السنوات التي أعقبت ثورة 1919 إلى سفر المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي إلى لندن لمقابلة المسئولين هناك، وتحت وطأة تهديده بالاستقالة في حالة عدم قبول مقترحاته استجابت الحكومة البريطانية له وأصدرت تصريح 28 فبراير 1922 الذي كان يتكون من ثلاثة بنود، وقد نص البند الأول منه على إنهاء الحماية على مصر، وعلى أنها دولة مستقلة ذات سيادة، ونص البند الثاني منه على إلغاء الأحكام العرفية، ولكن البند الثالث منه كان يعصف في واقع الأمر باستقلال مصر وسيادتها، فقد نص على أربعة تحفظات تظل بريطانيا تتولى أمرها إلى حين إبرام اتفاقيات بشأنها بين الحكومتين البريطانية والمصرية بمفاوضات ودية غير مقيدة وهي:

(أ) تأمين المواصلات الإمبراطورية في مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

(د) السودان.

**رابعًا**: حرصت بريطانيا في المشروعات التي قدمتها على استمرار إشرافها على الجيش المصري باعتباره القوة الرئيسية التي يخشى خطرها في مصر إذا ما تخلص من السيطرة البريطانية على شئونه، وضمانًا لبقاء الجيش ضئيل الحجم ضعيف التسليح والتدريب حاولت بريطانيا في بادئ الأمر النص في مشروعاتها على تحديد ضرورة موافقة مصر على وجود

بعثة عسكرية بريطانية للإشراف على تدريب وتنظيم الجيش عقب الاستغناء عن الموظفين الإنجليز الذين يخدمون في صفوفه، وأصرت على أن تكون الأسلحة والذخائر المستخدمة في الجيش المصري من نفس الطراز المستخدم في الجيش البريطاني، وعلى أن تتولى هي توريد الأسلحة والذخائر بالثمن الأساسي وليس لمصر أن تستوردها من أي مصدر آخر، وحظرت على مصر تدريب رجالها العسكريين في أي بلد آخر خلاف بريطانيا.

**خامسًا**: في المفاوضات الأخيرة التي جرت عام 1930 بين النحاس وهندرسون والتي باءت بالفشل أدخلت بريطانيا لأول مرة مستوى الجيش وقدراته فيما يتعلق بحقها في إبقاء قواتها لحماية قناة السويس، فقد اقترحت النص التالي: «إلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح يستطيع بموارده الخاصة أن يصد هجومًا على القناة حتى يصل مدد الحليف، فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في مناطق بور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التي يتفق عليها القوات التي يراها ضرورية للدفاع عنها، وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تستخدم منطقتي الصحراء على جانبي القناة بقصد التدريب والتموين، ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية».

ولكي يمكن تحديد درجة مقدرة الجيش المصري التي نُص عليها في الفقرة المذكورة اتفق الطرفان على تحديد مدة 20 عامًا يجوز بعدها أن يعرض على عصبة الأمم (الهيئة الدولية التي كانت موجودة وقتئذ) موضوع، هل أصبح الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده سلامة القناة، وبذا يتم الاستغناء عن وجود القوت البريطانية.

**الجولة السابعة من المفاوضات: معاهدة 1936**:

تحت ضغط شديد من طلاب الجامعة المصرية الذين رفعوا شعار الوحدة أو الائتلاف، تألفت الجبهة الوطنية التي ضمت جميع الأحزاب المصرية في ديسمبر 1935 من مصطفى

النحاس ومحمد محمود وإسماعيل صدقي ويحيى إبراهيم وحافظ رمضان وعبدالفتاح يحيى وحمد الباسل وحافظ عفيفي، وتقدمت الجبهة الوطنية بكتابين أولهما إلى الملك فؤاد طالبت فيه بإعادة دستور 1923، والثاني إلى المندوب السامي البريطاني طالبت فيه بالشروع في المفاوضات لعقد المعاهدة، وصدر الأمر الملكي في 12 ديسمبر 1935 بإعادة الدستور، وردت الحكومة البريطانية على طلب الجبهة في 20 يناير 1936 بإبداء استعدادها في الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة.

وكانت المهمة التي أنيطت بوزارة على ماهر المحايدة عند تشكيلها في 30 يناير 1936 هي تشكيل الوفد الرسمي للمفاوضات وإجراء الانتخابات البرلمانية، وفي 13 فبراير 1936 صدر المرسوم الملكي بتأليف الوفد الرسمي للمفاوضات من رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد وستة من الوفديين وثلاثة من المستقلين ورفض الحزب الوطني الاشتراك في المفاوضات تمسكًا بسياسته المعروفة وهي «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء». وفي 28 أبريل 1936 توفى الملك فؤاد، وفي 2 مايو جرت الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة وشكل مصطفى النحاس زعيم الوفد في 9 مايو 1936 وزارته الثالثة، وكانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا قد بدأت منذ 2 مارس ـ أي قبل حوالي شهرين من وفاة الملك فؤاد ـ بين وفد مصر الذي كان يرأسه مصطفى النحاس ووفد بريطانيا الذي كان يرأسه السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني وذلك في قصر الزعفران بالقاهرة (مقر إدارة جامعة عين شمس حاليًا)، ثم انتقلت منذ أواخر يوليو 1936 إلى قصر أنطونيادس بالإسكندرية، وبعد الانتهاء من وضع مشروع المعاهدة ثم التوقيع عليها في قاعة لوكارنو التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية في لندن يوم 26 أغسطس 1936 من الجانب المصري برئاسة مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر والجانب البريطاني برئاسة أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا.

وعلى الرغم من أن بريطانيا قد نصت صراحة في المادة الأولى من المعاهدة على إنهاء الاحتلال العسكري لمصر فإنها احتفظت في واقع الأمر بهذا الاحتلال ولكن بمسمى آخر عن طريق تغيير الصفة التي سترابط بموجبها القوات البريطانية في المنطقة التي حددت لها وهي

منطقة القناة، فقد أوضحت المادة الثامنة من المعاهدة أن هذه القوات موجودة بترخيص منحه ملك مصر لملك بريطانيا، وأن مهمتها هي التعاون مع القوات المصرية لضمان حرية الملاحة في قناة السويس إلى أن تتحقق مقدرة الجيش المصري على حماية القناة، ولا عبرة بالطبع للنص الذي ورد في المادة والذي يخالف الواقع، وهو أن وجود هذه القوات ليس له صفة الاحتلال ولا يمس السيادة المصرية. ووفقا للملحق الأول من المادة الثامنة حدد عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف فرد من القوات البرية وأربعمائة طيار ومعهم العدد اللازم من الموظفين للأعمال الإدارية والفنية، ورغم هذا التحديد فإن بريطانيا لم يقل عدد قواتها في منطقة القناة في أي وقت من الأوقات عن ثمانين ألف مقاتل أي ثمانية أضعاف العدد المسموح به.

ووفقًا للفقرة 2 من ملحق المادة الثامنة خصصت للقوات البريطانية قاعدة عسكرية ضخمة تتجاوز مساحتها 500 كيلومترًا مربعًا غرب قناة السويس من معسكر الإسماعيلية شمالاً إلى منطقة جنيفة على الشاطئ الجنوبي الغربي للبحيرات المرة الكبرى جنوبًا، مع بقاء فصائل من الجنود البريطانيين في ميناءي بورسعيد والسويس لحراسة المهمات والمؤن الخاصة بهذه القوات.

ووفقًا للملحق العاشر من المادة الثامنة حدّدت مناطق التدريب للقوات البريطانية من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس جنوبًا، بينما تمتد غربًا في اتجاه الدلتا إلى حدود مدينة الزقازيق وإلى قرب حدود القاهرة (عدا الأراضي المزروعة)، ورغم المنطقة الشاسعة التي خصصت للقاعدة البريطانية مضافًا إليها المنطقة المخصصة للتدريب غرب القناة مما كان يجعل المساحة الإجمالية حوالي مليونين وربع مليون فدان، فقد أضيف إلى هذه المنطقة لأغراض التدريب عند الضرورة شبه جزيرة سيناء بأكملها.

وقد فرضت المعاهدة على مصر أعباء مالية جسيمة تتمثل في إنشاء القاعدة العسكرية البريطانية الضخمة في منطقة القناة من ثكنات ومنشآت وطرق مع مستلزماتها الفنية، مع إيصال مياه وكهرباء وتوفير أسباب الراحة للجنود بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والملاعب

وبناء المساكن للمتزوجين وإقامة معسكر للاستشفاء على شاطئ البحر المتوسط بالعريش.

وقد اشترطت بريطانيا إتمام إقامة هذه القاعدة بكل مستلزماتها قبل انتقال قواتها إليها من القاهرة والإسكندرية، كما اشترطت كذلك إنشاء سبعة طرق حربية جديدة وإصلاح ثلاثة طرق موجودة من قبل، وتحسين وازدواج بعض خطوط السكك الحديدية، وكان الهدف من ذلك هو ضمان الانتقال السريع للقوات البريطانية من قاعدتها العسكرية بالقناة إلى أية بقعة من أرجاء مصر عند الضرورة، ويلاحظ أن القوات البريطانية قد خالفت أحكام المعاهدة إذ لم يتم جلاؤها عن القاهرة والإسكندرية والانتقال إلى القاعدة العسكرية بمنطقة القناة إلا في 31 مارس 1947 أي بعد 11 عامًا من تنفيذ المعاهدة وتحت ضغط الكفاح الشعبي المتزايد ضد الاحتلال.

ووفقًا للمادة السابعة من المعاهدة تلتزم الحكومة المصرية في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أن تقدم داخل الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها للقوات البريطانية، ويكون لهذه القوات حق استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها، وعلى مصر اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء، وهذه المادة توضح الهدف الحقيقي لبريطانيا من إبرام المعاهدة وهو استغلال الإمكانات والمساعدات المصرية كما جرى في الحرب العالمية الأولى مع فارق جوهري واحد، فبدلاً من إعلان الحماية وفرض الأحكام العرفية عن طريق بريطانيا تتولى الحكومة المصرية هذه المهمة منعًا لإثارة الرأي العام في مصر ضد بريطانيا، فلقد نما الوعي القومي في مصر وازداد نضوجًا عما كان عليه الحال عام 1914، ويلاحظ أن الحالات التي تلتزم مصر فيها بتقديم المساعدات لبريطانيا كانت حالتين فقط في مشروع مفاوضات النحاس ـ هندرسون عام 1930، ولكن أضيف إليها في معاهدة 1936 حالة ثالثة وهي قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، وهي عبارة مطاطة تحتمل شتى التأويلات، ويمكن لبريطانيا تفسيرها بما يناسب مصلحتها.

ومن مضمون المادة الثامنة يتضح أن بقاء القوات البريطانية مرهون ببلوغ الجيش المصري مستوى يستطيع معه أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في قناة السويس . . وفي الوقت الذي حمل فيه الجيش المصري هذه المسئولية التاريخية نجد أنه قد كبّل بقيدين يغلانه عن الوفاء بهذا الالتزام الوطني وهما :

1ـ ضرورة أن يستورد سلاحه وعتاده من بريطانيا صاحبة المصلحة في أن يكون عاجزًا عن الدفاع عن البلاد وحماية القناة ليبقى لها المسوّغ في البقاء بحجة عجز هذا الجيش .

2ـ أن يجري تدريبه وتعليمه وتطويره عن طريق البعثة العسكرية البريطانية التي نص على أن تنتفع مصر بمشورتها بعد سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصري وإلغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له ، وليس من المتصور أن تقوم البعثة العسكرية البريطانية بتطوير وتحديث الجيش المصري ليصل إلى المستوى الذي تنتفي معه مبررات بقاء قوات بلادها في مصر بل مبررات بقاء البعثة العسكرية ذاتها .

وقد حددت المادة الثامنة من المعاهدة فترة زمنية قدرها 20 عامًا يمكن بعدها الحكم فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريًا ، لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في قناة السويس وسلامتها التامة ، وفي حالة وقوع خلاف بين الطرفين يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم (الهيئة الدولية الموجودة وقتئذ) أو على أي هيئة تحكيم لتفصل فيه .

وقد حددت المادة 16 من المعاهدة المدة التي يمكن بعدها إعادة النظر في نصوص المعاهدة وهي انقضاء 20 عامًا على تنفيذها ، وأوضحت أنه في حالة عدم الاتفاق بين الطرفين يعرض الخلاف على عصبة الأمم . . ولكنها اشترطت أن أي تغيير في المعاهدة عند إعادة عرضها يجب أن يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين ، وتبدو خطورة هذه المادة في أنها جعلت التحالف بين مصر وبريطانيا تحالفًا أبديًا لا يمكن لمصر الفكاك منه ، مع أن مشروع مفاوضات النحاس ـ هندرسون عام 1930 لم يكن فيه هذا النص .

وبرغم العيوب الجسيمة التي تضمنتها معاهدة 1936 فقد كانت للمعاهدة إيجابيات حققت جانبًا من أهداف الكفاح الوطني بلا ريب، فقد ألغيت الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة بتوقيع معاهدة مونترو في 8 مايو 1937، ووافقت الجمعية العامة لعصبة الأمم بالإجماع يوم 26 مايو 1937 في جنيف على قبول مصر بالعصبة مما يعد كسبًا معنويًا كبيرًا لمصر وإبرازًا لمكانتها الدولية.

وعادت كتيبة من القوات المصرية إلى السودان بعد سحب الجيش المصري منه في نوفمبر 1924 واستقبلتها جماهير الشعب السوداني استقبالاً حماسيًّا، وبالنسبة لأوضاع الجيش المصري فإن إلغاء منصب المفتش العام الذي كان يشغله الفريق سبنكس باشا والاستغناء عن 27 ضابطًا إنجليزيًا و 14 ضابط صف، وتولي اللواء محمود شكري منصب رئيس أركان حرب الجيش، كان بلا شك خطوة مهمة لاستعادة الجيش طابعه الوطني بعد أن مكث أكثر من نصف قرن تحت القيادة البريطانية.

وفتحت الكلية الحربية أبوابها لأبناء الطبقة الوسطى بعد أن كان القبول فيها مقصوراً على فئات متميزة، والتحق بها المئات من الشباب الوطنيين المتحمسين الذين تخرجوا ضباطًا في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، وكان من بين هؤلاء كل قادة ثورة 23 يوليو 1952، ويقتضينا واجب الإنصاف أن نقرر أنه لولا عقد معاهدة 1936 وزوال القبضة الحديدية البريطانية عن قيادة الجيش المصري مما أتاح الفرصة للحكومات المصرية المتعاقبة لزيادة حجمه وتحديث أسلحته وتطويره باعتباره الأمل الوحيد في التحرر، لما كان في الإمكان القيام بثورة 23 يوليو 1952 بأي حال من الأحوال.

ولست أجد وصفًا لحقيقة الوضع السيئ الذي كان عليه الجيش المصري وهو تحت القيادة البريطانية أصدق من وصف أمير الشعراء أحمد شوقي له ضمن قصيدة وداعه الشهيرة للورد كرومر أول معتمد بريطاني في مصر بعد الاحتلال عند رحيله عن مصر فقد قال:

أم هـــل يعـــد لـــك الإضـــاعة منـــة جـيش كجـيش الهنـد بـات ذلـيلا؟
انظـــر إلى فتيانـــه مـــا شـــأنهم أو لـيس شـأنًا في الجيـوش ضـيئلا؟
حـــرّمتهم أن يبلغـــوا رتـــب العـــلا ورفعـــت قومـــك فـــوقهم تفـــضيلا
فـــإذا تطلعـــت الجيـــوش وأملـــت مـــستقبلاً لم يملكـــوا التـــأميلا!!

**الجولة الثامنة من المفاوضات: معاهدة صدقي – بيفن:**

عقب استقالة وزارة النقراشي الأولى في فبراير 1946 بعد فشل اتصالاته مع بريطانيا للتفاوض من أجل تحقيق الجلاء وبعد عجزه عن السيطرة على الأمن الداخلي بعد المظاهرات الضخمة التي اجتاحت أرجاء مصر، عهد الملك فاروق إلى إسماعيل صدقي بمهمة تأليف وزارة قومية لإعادة الاستقرار والهدوء والقضاء على اضطراب الأحوال في البلاد، ونظراً لما كان يتمتع به صدقي من كراهية كل الأحزاب المصرية له بسبب ماضيه السياسي السيئ فقد سبق أن وقفت جميع الأحزاب في مصر ضده خلال توليه رئاسة وزارتيه الأولى والثانية (من 19 يونيو 1930 حتى 27 سبتمبر 1933)، لذا لم ينجح في أن يشرك في وزارته سوى أربعة من حزب الأحرار الدستوريين، ولكنه بعد حوالي سبعة أشهر وبفضل مساعي السراي قام بعمل تعديل في وزارته في 11 سبتمبر 1946 دخلها بمقتضاه أربعة وزراء من الحزب السعدي كان من بينهم إبراهيم عبد الهادي الذي تولى وزارة الخارجية، ولم يمض شهر على تشكيل وزارة صدقي حتى اندلعت المظاهرات في كل مكان.

وقررت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال اعتبار يوم الخميس 21 فبراير 1946 هو يوم الجلاء، وفي يوم 4 مارس الذي اعتبرته اللجنة يوم الشهداء حدث صدام عنيف بين المظاهرات الحاشدة في القاهرة والإسكندرية والجنود البريطانيين أسفرت عن سقوط عشرات من الشهداء ومئات من المصابين، وقد بذلت محاولات مع حزب الوفد لضمه إلى هيئة المفاوضات لتكون الهيئة قومية أسوة بما حدث في مفاوضات عام 1936 التي أجراها وفد قومي بينما كانت الوزارة حزبية، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل فقد اشترط مصطفى النحاس زعيم الوفد أن

يرأس هو وفد المفاوضات وأن يكون لحزب الوفد نصف عدد الأعضاء والتعهد بحل مجلس النواب فور انتهاء المفاوضات، ولم يكن في الإمكان قبول هذه الشروط لذا فقد صدر يوم 7 مارس 1946 مرسوم ملكي بتكوين هيئة المفاوضات من اثني عشر سياسيًا هم: إسماعيل صدقي وعلى ماهر وحافظ عفيفي وشريف صبري وحسين سري وأحمد لطفي السيد ومكرم عبيد وعبدالفتاح يحيى وعلى الشمسي ومحمد حسين هيكل ومحمود فهمي النقراشي وإبراهيم عبدالهادي، وبذا تكون الهيئة قد ضمت جميع الأحزاب فيما عد الوفد والحزب الوطني.

وفي 2 أبريل 1946 أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل هيئة المفاوضات برئاسة أرنست بيفن وزير الخارجية، وكانت تضم اللورد ستانسجيت وزير الطيران، وقد اتضح من سير المفاوضات فيما بعد أن الممارس الحقيقي لرئاسة الوفد البريطاني هو ستانسجيت الذي قدم على رأس هذا الوفد إلى مصر في منتصف أبريل 1946 للمفاوضة مع الوفد الرسمي لمصر، وظهر أن رئاسة بيفن وزير الخارجية للوفد البريطاني كانت مظهرًا شكليًا لإرضاء إسماعيل صدقي.

وفي 7 مايو 1946 أصدرت الحكومة البريطانية بيانًا عرضت فيه سحب جميع قواتها من الأراضي المصرية على أسس ثلاثة هي:

= توطيد التحالف مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة.

= إجراء المفاوضات لتحديد مراحل الجلاء والموعد الذي يتم فيه.

= التدابير التي سوف تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع.

وقد قوبل البيان بمجرد إذاعته بمعارضة شديدة سواء في بريطانيا أو في مصر؛ فقد شن حزب المحافظين المعارض لحكومة العمال حملة عنيفة ضده في مجلس العموم البريطاني خاصة من تشرشل زعيم الحزب وأنطوني إيدن وزير الخارجية السابق في حكومة المحافظين، وكان لهذه الحملة أثرها في تشدد الجانب البريطاني بعد ذلك في المفاوضات، أما في مصر فقد شن

الوفد والحزب الوطني وكثير من الطوائف والهيئات هجومًا عنيفًا على البيان، وخرجت مظاهرات احتجاج حاشدة اصطدم بها البوليس وأصيب فيها عدد كبير من الطرفين.

وقد عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الوفدين المصري والبريطاني يوم الخميس 9 مايو 1946 بمبنى وزارة الخارجية المصرية، وعندما عرض الجانب البريطاني مشروعه تبين أنه لا يختلف في جوهره عن معاهدة 1936، ولذا رفضه الجانب المصري، وفي يوم 19 مايو قدم الجانب المصري مشروعًا رفضه الجانب البريطاني، ومنعًا لإثارة الرأي العام في مصر إذا ما علم بتوقف المفاوضات أصدر الجانبان بلاغًا مشتركًا يوم 23 مايو بأن «تبادل الأفكار بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها إلى مستر بيفن مما يتطلب بعض الوقت»

واستؤنفت المفاوضات في يونيو 1946 بالإسكندرية وكان الخلاف الأساسي منحصرًا في نقطتين: أولاهما كانت تتعلق بمدة الجلاء، فبينما حدد البريطانيون مدة خمس سنوات لجلاء قواتهم عن مصر طالب المصريون بأن تكون هذه المدة سنة واحدة فقط.

أما النقطة الثانية فكانت تتعلق بتحديد حالة الخطر الموجبة لعودة القوات البريطانية إلى مصر بعد الجلاء عنها؛ فبينما رأى البريطانيون أن تكون في حالة الاعتداء على أي بلد في الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران واليونان أراد المصريون قصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر وذات الحدود المشتركة معها.

وفي نهاية يونيو تحقق قدر من التقارب بين الطرفين، فقد وافق إسماعيل صدقي على أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات وأن يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك عن طريق تشكيل لجنة عسكرية من الطرفين تكون مهمتها تحديد حالات الخطر التي تهدد سلامة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المتاخمة لمصر، وأن يعهد إليها تحديد الإجراءات التي تتولى مصر تنفيذها إزاء كل حالة، ولكن المفاوضات لم تلبث أن توقفت فقد ثارت الجماهير في مصر ضد فكرة تكوين لجنة الدفاع المشترك، كما استفحلت الخلافات بين بعض أعضاء وفد المفاوضة المصري وإسماعيل

صدقي بسبب الأسلوب الذي يتبعه في التفاوض وحده دون باقي اللجنة، وأعلن مكرم عبيد أحد الأعضاء في 17 يوليو أن لجنة الدفاع المشترك لا تعدو أن تكون حماية مقنعة، وتوقف الإنجليز عن المفاوضة لخشيتهم من استمرار تفاوضهم مع حكومة ضعيفة لا تملك ضمانات التنفيذ.

وحاول صدقي بأية وسيلة أن يصل إلى عقد المعاهدة مع الإنجليزي بعد أن تعثرت المفاوضات في مصر وبعد ما كابده طيلة هذه المدة من مشاق، وعجل بالسفر إلى لندن في 15 أكتوبر وبرفقته إبراهيم عبدالهادي وزير الخارجية (عضو هيئة المفاوضات والرجل الثاني في الحزب السعدي) ليباحث بنفسه المستر بيفن وزير الخارجية البريطاني لعله يصل معه إلى اتفاق بالنسبة للمسائل الباقية وخاصة مسألة السودان، وتوصل صدقي وبيفن بالفعل إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان بالحروف الأولى يوم 25 أكتوبر 1946، وما أن عاد صدقي إلى مصر حتى أدلى بحديث لمندوب وكالة رويتر يوم 26 أكتوبر 1946 صرح فيه بأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري تقررت بصفة نهائية، ولكن المستر أتلي رئيس الوزراء البريطاني ـ تحت ضغط الدوائر الاستعمارية في بريطانيا ومظاهرات أعداء الوحدة في السودان ـ لم يلبث أن رد عليه بتصريح مضاد في مجلس العموم يوم 28 أكتوبر وصف فيه تصريحات صدقي بأنها مغرضة ومضللة، وأن الذي جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة، وأنه لم يتم التفاوض على شيء بصفة نهائية.

ولم يكد العام الدراسي يبدأ بعد أن تم تأجيله إلى 17 نوفمبر حتى تفاقمت الأحداث واشتدت المظاهرات والمصادمات برغم الاحتياطات العسكرية المشددة التي أمر صدقي باتخاذها، وتحت ضغط المعارضة الشعبية الجارفة لمشروع المعاهدة أصدر سبعة من أعضاء المفاوضة رفضهم له، وأصدروا بذلك بياناً إلى الرأي العام في 25 نوفمبر 1946 وهم: شريف صبري وعلى ماهر وعبدالفتاح يحيى وحسين سري وعلى الشمسي وأحمد لطفي السيد ومكرم عبيد.

وكان جواب صدقي على هـذا البيـان أن استـصدر مرسـومًا في 26 نـوفمبر بحـل الوفـد ا لرسمي للمفاوضات. وفي 8 ديسمبر 1946 قدم إسماعيل صدقي استقالة وزارته ولم يكن قـد مر عام على تأليفها بحجة المرض، والواقع أنها كانت ترجع إلى فشله في المفاوضات مع بريطانيـا من جهة ولثورة الرأي العام في مصر ضد مشروع معاهدته من جهـة أخـرى، وبفـشل مـشروع صدقي ـ بيفن انتهت الجولة الثامنة من المفاوضـات الرسميـة بـين مـصر وبريطانيـا دون تحقيـق الجلاء.

وأدرك المصريون أن الإنجليز لن يوافقوا على الجلاء عن قاعـدتهم العـسكرية بمنطقـة قنـاة السويس إلا إذا تأكدوا أنهم يدفعون من أرواحهم وأموالهم ومصالحهم ثمنًا غاليًا يفوق كثيرًا ما يجنونه من مزايا ومكاسب لقاء احتفاظهم بهذه القاعدة، وهو الأمر الذي جرى بالفعل بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952.

**عرض قضية مصر على مجلس الأمن:**

عقب سقوط مشروع معاهدة صدقي ـ بيفن تحت وطأة المعارضة الشعبية الجارفـة، اضـطر رئيس الوزراء إسماعيل صدقي إلى تقديم استقالة وزارته، وعهد الملك السابق فاروق إلى محمود فهمي النقراشي رئيس الحزب السعدي بتأليف وزارته الثانية في 9 ديـسمبر عـام 1946، وكانـت مكونة من ستة وزراء من السعديين وستة وزراء من حزب الأحرار الدستوريين.

وأجرى النقراشي مباحثاته بصورة سرية مع السفير البريطاني في مصر السير رونالد كامبل طيلة شهر ونصف شهر أملاً في إنقاذ مشروع معاهدة صدقي بيفن، نظرًا لأنه كـان يـنص علـى الجلاء التام في خلال ثلاث سنوات تنتهي في سبتمبر 1949، وكـان الخـلاف الأساسـي منـصبًا على مسألة السودان لإصرار الحكومة البريطانية على بقاء الأوضاع الداخلية في السودان على ما كانت عليه دون أي تغيير.

وإزاء استمرار الإصرار والتعنت من جهة بريطانيـا قطـع النقراشـي مباحثاتـه مـع الـسفير

البريطاني، وقرر مجلس الوزراء المصري في 25 يناير 1947 عرض قضية البلاد على مجلس الأمن وأعلن النقراشي هذا القرار أمام مجلسي النواب والشيوخ في 27 يناير 1947، وقدم محمود حسن السفير المصري في الولايات المتحدة في 11 يوليو 1947 إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن بشأن النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة تطبيقًا للمادتين في جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تامًا ناجزًا، وإنهاء النظام الإداري القائم في السودان.

وخلال الجلسات التي عقدها مجلس الأمن لنظر القضية خلال شهر أغسطس 1947 شن النقراشي هجومًا عنيفًا على بريطانيا، ووصف معاهدة 1936 بأنها أثر من آثار أيام القرصنة التي يجتهد العالم في نسيانها والتي لم يبق منها إلا ما يهدد السلام، وقد أيد قضية مصر في مجلس الأمن ثلاث دول من أعضاء المجلس وقتئذ وهي الاتحاد السوفيتي وبولندا وسوريا، ووقفت فرنسا ضد مصر خشية أن يؤدي الجلاء البريطاني عن مصر إلى تقوية الحركة الوطنية ضد الفرنسيين في تونس والجزائر والمغرب، أما الولايات المتحدة فقد كان موقفها مائعًا، فلم تكن تستطيع تأييد موقف مصر حرصًا على صلاتها الوثيقة ببريطانيا، كما كانت تخشى من التصويت ضد مصر تجنبًا لوقوع اضطرابات في مصر ضد الغرب تشترك فيها مختلف التيارات السياسية، ولهذا حاولت أمريكا أن تختفي وراء مشروعات القرارات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن وقتئذ، والتي تسير في فلكها مثل البرازيل وكولومبيا، لتحويل الأنظار عن المطالب المصرية باقتراح هذه الدول استئناف المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا، ولكن مجلس الأمن رفض هذه الاقتراحات، ونظرًا لأن المناقشات أثناء الجلسات التي عقدها مجلس الأمن لم تؤد إلى أية نتيجة فقد أعلن رئيس المجلس أندريه جروميكو مندوب الاتحاد السوفيتي في 10 سبتمبر 1947 أن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن قضية مصر وأنها ستبقى مدرجة في جدول أعماله، وبهذا عجز مجلس الأمن بفضل تأثير أمريكا وبريطانيًا وفرنسًا عن اتخاذ القرار الواجب اتخاذه وهو جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر والسودان تطبيقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإقرارًا لمبادئ الحق والعدالة والحرية.

**إلغاء معاهدة 1936:**

في 3 يناير عام 1950 أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في مصر عن فوز الوفد بأغلبية مقاعد البرلمان (مجلسي النواب والشيوخ)، وتم في إثر ذلك تكليف مصطفى النحاس رئيس الوفد بتأليف وزراته السابعة في 12 يناير 1950، وفي الدورة الأولى لانعقاد البرلمان وعدت الحكومة الشعب المصري في خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء ببذل أصدق الجهود لتحقيق المطالب التي انعقد عليها إجماع الشعب وهي الجلاء العاجل وتحقيق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

وفي مارس 1950 بدأت اتصالات الحكومة المصرية بالحكومة البريطانية من أجل الوصول إلى حل سلمي للقضية المصرية، وبرغم أن هذه الاتصالات استمرت حتى سبتمبر 1951 أي قرابة تسعة عشر شهراً فإنها انتهت دون التوصل إلى أية نتيجة، وقد دارت المحادثات في القاهرة في بادئ الأمر خلال شهري يونيو ويوليو عام 1950 بين مصطفى النحاس رئيس الوزراء ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية، والفيلد مارشال سير وليم سليم رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية، وبعد عودة رئيس الأركان إلى بلاده استمرت المحادثات بين الجانب المصري الذي كان يمثله محمد صلاح الدين وزير الخارجية وإبراهيم فرج وزير الشئون البلدية والقروية والجانب البريطاني الذي كان يمثله سير رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في مصر، ونظراً لما أظهرته هذه المرحلة من المحادثات من التعنت البريطاني والإصرار على عدم الاستجابة للمطالب الوطنية المصرية، فقد وجه مصطفى النحاس رئيس الوزراء تهديداً سافراً لبريطانيًا عند إلقائه خطاب العرش أمام البرلمان في الدورة الثانية لانعقاده يوم 16 نوفمبر عام 1950، فقد قال بصريح العبارة: إنه لا مناص من إلغاء معاهدة 1936في حالة عدم الاتفاق مع بريطانيا على تحقيق مطالب الشعب المصري.

وانتقلت المحادثات إلى مرحلة جديدة بسفر محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري إلى لندن حيث تباحث وبرفقته عبدالفتاح عمرو السفير المصري في بريطانيا مع مستر ارنست بيفن

وزير الخارجية البريطاني خلال شهر ديسمبر عام 1950، وقد قرر الوزير البريطاني في نهاية المحادثات أنه عرض على مجلس الوزراء مشروعًا جديدًا لحل مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن مجلس الوزراء كلف مستشاريه ببحث هذا الموضوع، ووعد مستر بيفن أنه سيرسل المشروع الجديد المقترح إلى الحكومة المصرية قبل منتصف يناير عام 1951، ولكن المقترحات البريطانية لم تصل إلى مصر إلا في 11 أبريل 1951 متأخرة ثلاثة شهور عن موعدها وجاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن المطالب الوطنية.

وفي 24 أبريل 1951 أرسلت الحكومة المصرية ردًا برفض هذه المقترحات رفضًا باتًّا، وقدمت من جانبها مقترحات مضادة بشأن مسألتي الجلاء ووحدة مصر والسودان، وعلى الرغم من وعد الجانب البريطاني بسرعة دراسة المقترحات المصرية والرد عليها فإن رده لم يصل إلا في 8 يونيو 1951، واستؤنفت المحادثات في إثر ذلك بين محمد صلاح الدين وزير الخارجية والسفير البريطاني ستيفنسون ولكنها تعثرت بسبب الاختلافات الحادة حول قضية السودان.

وفي 30 يوليو 1951 كان مستر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطاني الذي خلف أرنست بيفن الذي توفى في أبريل 1951 قد ألقى بيانًا في مجلس العموم أعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم بحجة الضرورات الدولية، وكذا معارضتها لوحدة مصر والسودان بحجة ضرورة معرفة مشيئة السودانيين.

وشعرت الحكومة وكذ الرأي العام في مصر بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المحادثات الجارية بين البلدين. وأورد عبارات استفزت مشاعر المصريين فقد هاجم موريسون في خطابه موقف الحكومة المصرية بمنع مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة واعتبر ذلك إساءة إلى التقاليد البحرية والمعاهدات الدولية، ونظرًا لأن هذا الخطاب قد أحرج الحكومة المصرية فقد ردت عليه ببيان عنيف ألقاه محمد صلاح الدين في 6 أغسطس 1951 أعلن فيه أن وزير الخارجية البريطاني أغلق في بيانه الأخير في مجلس العموم باب المحادثات بين البلدين.

وشنّ وزير الخارجية المصري حملة عنيفة على بريطانيا والاحتلال والسياسة البريطانية تجاه فلسطين التي أدت إلى إنشاء إسرائيل ودافع محمد صلاح الدين عن حق مصر والدول العربية في مقاطعة إسرائيل ومنع سفنها من المرور في قناة السويس وأكد أن الحكومة عند وعدها في إلغاء معاهدة 1936 كما قطعت ذلك على نفسها في خطاب العرش الأخير ولم تُجد محاولات السفارة البريطانية في مصر للتخفيف من أثر خطاب موريسون فقد نفذ صبر الجماهير بسبب استطالة مدة المحادثات مما جعل الحكومة المصرية هدفًا للنقد وللهجوم الشديدين في الصحف والاجتماعات والمظاهرات.

وحاول هربرت موريسون إصلاح الموقف فبعث برسالة شخصية في 17 أغسطس إلى مصطفى النحاس نفى فيها أنه أغلق باب المحادثات، وقال إنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعًا جديدًا لحل مشكلة الدفاع عن مصر، فرد عليه النحاس في 26 أغسطس موضحًا له الأسباب التي اعتبرت الحكومة المصرية من أجلها أن خطابه في مجلس العموم أغلق باب المحادثات، وأعلن النحاس في نهاية رده أن الحكومة المصرية على استعداد لمراجعة الموقف إذا ما وصلت مقترحات من وزير الخارجية البريطاني في الوقت المناسب على أن تشتمل على ما يؤكد احترام بريطانيا لحقوق مصر الوطنية.

وفي 21 سبتمبر 1951 تلقى النحاس رسالة شخصية أخرى من وزير الخارجية البريطاني ذكر فيها أنه لا يستطيع أن يعين تاريخًا محددًا لإرسال مقترحاته الجديدة، ولكنه يتوقع أن يكون ذلك في موعد قريب، ونظرًا للتسويف البريطاني المتعمد لإضاعة الوقت وتمييع القضية فقد كلف النحاس السفير البريطاني الذي حمله إليه رسالة وزير خارجيته أن يبلغ الوزير البريطاني أن الحكومة المصرية مرتبطة بإعلان خطتها أمام البرلمان، ولذا ينبغي وصول المقترحات الجديدة قبل هذا الموعد، وعندما لم تصل المقترحات التي وعد بها هربرت موريسون حتى الأسبوع الأول من أكتوبر 1951 اعتبرت الحكومة المصرية أن المحادثات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والبريطانية قد قطعت، وفي يوم الاثنين 8 أكتوبر 1951 ألقى مصطفى

النحاس رئيس وزراء مصر بيانًا مستفيضًا أمام البرلمان استعرض فيه مراحل المحادثات التي جرت بين مصر وبريطانيا منذ مارس عام 1950 حتى سبتمبر 1951 والتي قررت الحكومة المصرية أخيرًا أنها قد قطعت لعدم جدواها، وأعلن النحاس أنه ما دام طريق الاتفاق قد ثبت فشله فإن الوقت قد حان لأن تفي الحكومة بالوعد الذي قطعته على نفسها في خطاب العرش الأخير فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 19 يناير و 10 يوليو 1899 بشأن إدارة السودان.

وأعلن النحاس أنه سيودع مكتب المجلس المراسيم الخاصة بإلغاء معاهدة 1936 وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتي 19 يناير و 10 يوليو 1899 بشأن إدارة السودان وتعديل الدستور لجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان) وكذا مرسوم بمشروع قانون يقضي بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان.

ومهما اختلف المؤرخون والكُتاب بشأن الأسباب التي دعت حكومة الوفد إلى إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي السودان ورغم الانتقادات التي وجهت ضدها لعدم قيامها بتنظيم حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال قبل إلغاء المعاهدة فإن هذا العمل يعد بلا شك أعظم ما قامت به هذه الحكومة، وهو عمل وطني جدير بكل تقدير وإعجاب وكانت له نتائجه المهمة في بعض حركة الكفاح الوطني ضد الاحتلال البريطاني ورفع روح الشعب المعنوية، وكان للأحداث الخطيرة التي تلاحقت بعد ذلك وأهمها اشتداد حركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانية في منطقة قناة السويس، ومعركة محافظة الإسماعيلية يوم 25 يناير 1952 التي صمدت فيها قوات البوليس المصرية شبه العزلاء بشجاعة خارقة أمام الجحافل البريطانية المسلحة بأحداث أسحلة الفتك والدمار، ثم حرق القاهرة في 26 يناير 1952، كان لهذه الأحداث كلها أثر كبير في التعجيل بقيام الثورة في 23 يوليو 1952.

## المفاوضات بين مصر وبريطانيا
## بعد الثورة والتي انتهت بالجلاء

كانت أهم القضايا التي واجهت قادة الثورة بعد نجاحها هما قضيتا الجلاء ووحدة وادي النيل اللتان انعقد عليهما إجماع الشعب المصري، وهما المطلبان الوطنيان اللذان استمرت بريطانيا تماطل وتراوغ الحكومات المصرية المتعاقبة بشتى الوسائل والحجج كي تتجنب تحقيقهما، برغم كل ما جرى بين البلدين منذ عام 1920 من اتصالات ومحادثات ومفاوضات.

وكانت مشكلة السودان التي كانت العقبة الرئيسية التي اعترضت طريق كل المفاوضات المصرية البريطانية السابقة قد أمكن تذليلها بالاتفاق الذي تم بين الزعماء السودانيين في القاهرة يوم 28 أكتوبر 1952 وبعقد اتفاقية السودان بين الحكومتين المصرية والبريطانية في 12 فبراير 1953 مما أتاح الفرصة لقادة الثورة أن يتفرغوا لتحقيق المطلب الوطني الذي لم يكف المصريون عن الكفاح في سبيله سبعين عامًا وهو جلاء قوات الاحتلال عن بلادهم.

وفي سبيل الاستعدادات لمطالبة البريطانيين بالجلاء عن منطقة قناة السويس من موضع القوة بدأت الترتيبات منذ شهر سبتمبر 1952 لتنظيم وإعداد مقاومة شعبية منظمة على أسس مدروسة ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة التي كانت تضم أكثر من ثمانين ألف جندي بريطاني مزودين بأحدث الأسلحة والمعدات، ولهذا الغرض صدر القرار في 25 أكتوبر 1953 بتكوين الحرس الوطني تحت إشراف كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة على أن يتكون من المتطوعين الذين يتم تدريبهم في مراكز التدريب العسكرية العديدة التي تقرر إنشاؤها في عواصم المديريات (المحافظات) وبعض المراكز فضلاً عن القاهرة والإسكندرية، وتقرر أن تتولى القوات المسلحة تزويدها بالأسلحة والذخائر والمدربين.

وفي الوقت نفسه تقرر أن تتولى إدارة المخابرات الحربية التي كان يتولى رئاستها زكريا محيي الدين إعادة تنظيم جماعات الفدائيين في منطقة قناة السويس بالاستعانة بالعناصر الوطنية التي كانت تشن هجماتها في المنطقة ضد الإنجليزي عقب إلغاء معاهدة 1936 ولهذا الغرض تكّون

مكتب مركزي للمقاومة الشعبية في إدارة المخابرات بالقاهرة كان يتبعه أربعة مكاتب فرعية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس ومديرية الشرقية المتاخمة لمنطقة القناة.

وقد آثر قادة الثورة عدم البدء بالأعمال العدائية ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة في هذه الآونة، فقد كان الأمل ما يزال قويًا في نفوسهم في إمكان الوصول إلى تسوية سريعة مع بريطانيا لتنظيم عملية جلاء قواتها عن منطقة القناة بالطريقة نفسها التي تمت بها تسوية قضية السودان.

**على الاحتلال أن يرحل عن البلاد:**

ولم تكد تمر أيام على توقيع اتفاقية السودان حتى بدأت رحلات وزيارات قادة الثورة إلى عواصم ومُدن ومديريات ومحافظات مصر في الدلتا والصعيد، واستمعت جموع الشعب لأول مرة إلى خطبهم النارية وهم يطالبون بريطانيا بجلاء قواتها عن أرض مصر في عزم وتصميم أكيدين، وكان أبرز هذه الخطب وأشهرها ذلك الخطاب الوطني الذي ألقاه جمال عبدالناصر في مقر هيئة التحرير بشبين الكوم عاصمة المنوفية في 23 فبراير 1953 والذي جاء فيه: «إن الشعوب التي تساوم المستعمر على حريتها توقع في نفس الوقت وثيقة عبوديتها، ولذلك فإن أول أهدافنا هو الجلاء بلا قيد ولا شرط إننا نعلنها مدوية: يجب على الاحتلال أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل أو يقاتل حتى الموت دفاعًا عن وجوده».

وفي أثناء رحلة اللواء محمد نجيب إلى الصعيد ألقى خطابًا حماسيًا يوم 22مارس 1953 على جماهير الشعب في أسوان ورد فيه «بهذا الفهم لقيمة الحرية نطالب بالجلاء عن أراضينا جلاء غير مشروط ولا مقيد، وبهذا الفهم نفسه نهتف من أعماق صدورنا: إما الجلاء وإما الفناء».

ووسط هذا الجو المشحون بالعداء للاحتلال، وبعد أن نجح قادة الثورة في تعبئة الشعور الوطني في كل أرجاء مصر ضد بريطانيا بهذه الصورة الملتهبة بذلت الولايات المتحدة مساعيها

لتهدئة الجو وللتوسط بين الطرفين، وسرعان ما صدر بيان مشترك في القاهرة ولندن في 16 أبريل 1953 يعلن قرار مصر وبريطانيا ببدء المباحثات بينهما في القريب لحل المسائل المعلقة بين البلدين.

وتم أول لقاء بين الجانبين المصري والبريطاني في 27 أبريل 1953 بدار رياسة مجلس الوزراء بالقاهرة، ومثل الجانب المصري اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة وجمال عبدالناصر وعبداللطيف البغدادي وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم أعضاء مجلس قيادة الثورة ومحمود فوزي وزير الخارجية، ومثل الجانب البريطاني السفير رالف ستيفنسون والجنرال بريان روبرتسون والمستر كروزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وثلاثة من القادة البريطانيين بمنطقة القناة، واستغرقت هذه المرحلة من المباحثات عشرة أيام عقدت خلالها ستة اجتماعات.

ولكن المباحثات لم تلبث أن تعثرت، فقد حاول الجانب البريطاني الحصول على موافقة الجانب المصري على مبدأ وجود خبراء بريطانيين في القاعدة البريطانية بالقناة إلى أجل غير محدد لإدارة المنشآت العسكرية الموجودة بها، وأن يقتصر الإشراف المصري على منطقة القاعدة فقط دون التعرض للمنشآت العسكرية التي تضمها والتي ستبقى تحت الإشراف البريطاني، مما كان يعني أن يحل محل الاحتلال البريطاني القائم احتلال من نوع جديد يقوم به الفنيون والخبراء الإنجليز ويكون دور مصر فيما يتعلق بالقاعدة هو دور الحراسة فقط فتتعهد مصر بضمان سلامة المنشآت وتكتفي برفع العلم المصري ليكون غطاءً مصريًا لستر القاعدة البريطانية، وانتهت هذه المرحلة من المباحثات بكلمة حادة وجهها الدكتور محمود فوزي باسم الجانب المصري إلى الجانب البريطاني، عبر فيها عن استياء المصريين لهذا اللف والدوران رغم أنهم حددوا للبريطانيين منذ البداية وجهة نظرهم تحديداً كافيًا بالنسبة للمسائل الرئيسية، وأوضحوا أن الحكومة المصرية لا تستطيع مجرد التفكير في بقاء الفنيين الأجانب زمنًا غير محدد أو لوقت طويل، كما لا تستطيع الموافقة على وجود أية إدارة أو رقابة لغير المصريين، وأوضح في النهاية

عدم جدوى الاستمرار في المباحثات ما لم يسبق ذلك اتفاق على الأسس، وأعطى الفرصة للجانب البريطاني إذا ما كان يريد مهلة للتفكير أو للاتصال بلندن.

وخشية من رد الفعل السيئ الذي قد ينشأ في مصر في حالة إعلان قطع المحادثات أذيع عقب الاجتماع السادس يوم 6 مايو 1953 البيان المشترك التالي: «استؤنفت المباحثات اليوم بين الجانبين المصري والبريطاني، وبلغت مرحلة تستدعي إعلان موعد الاجتماع القادم فيما بعد» وعقب إعلان هذا البيان المشترك أدلى عبدالناصر نيابة عن وفد مصر في المباحثات ببيان للصحفيين أعلن فيه: أن وفد مصر لم يتزحزح، وأنه لم يقبل الدخول في أية تفصيلات دون الاتفاق على الأسس الرئيسية أولاً، حرصًا على عدم ضياع الوقت وحتى لا يتكرر ما كان يحدث في المفاوضات السابقة، وأن الجانب البريطاني وجد أنه يتحتم عليه أن يراجع حكومته قبل الاستمرار في المباحثات.

ولم تكد تتوقف المباحثات حتى توتر الموقف بين البلدين بشكل حاد ولجأت بريطانيا إلى أسلوبها المعتاد في استخدام وسائل الضغط والتهديد لإجبار مصر على الإذعان لمطالبها دون أن تقدر أن هذه الوسائل بعد قيام الثورة أصبحت بالية وعقيمة، بل عديمة الجدوى، فلقد بادرت السفارة البريطانية في 20 مايو 1953 بتوجيه نصيحتها إلى الرعايا البريطانيين بالرحيل عن مصر.

ورد عبدالناصر على هذا الإجراء بأن أعلن في 22 مايو «أن الذين لا نريدهم في بلادنا هم جنود الاحتلال وحدهم دون غيرهم أما أفراد الجالية البريطانية المدنيون فهم في حماية مصر».

وقررت مصر بدورها تشديد الحصار على القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة، وذلك بحظر توريد المواد الغذائية والمشروبات وخامات الصناعات والبناء إلى داخل القاعدة إلا بإذن من وزير التموين، ونظرًا لأن إدارة المخابرات الحربية التي كان يتولى رئاستها وقتئذ المقدم زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة، كانت هي الجهة التي عهد إليها إدارة عمليات الكفاح المسلح ضد القاعدة البريطانية بالقناة، لذلك تم تشكيل قيادات مكاتب المخابرات

المسئولة عن هذه العمليات من الضباط الآتية أسماؤهم بعد :

**المكتب المركزي بالقاهرة** : الرواد كمال رفعت وسعد عفرة ومحمود عبدالناصر وعبدالمجيد فريد (رئيس مؤسسة الأدوية فيما بعد) .

**مكتب بور سعيد** : الرائد عاطف عبده سعد .

**مكتب الإسماعيلية** : الرواد عمر لطفي وعبدالفتاح أبو الفضل ومحمد غانم ومحمود سامي حافظ والنقيب سمير محمد غانم .

**مكتب السويس** : الرائد محمود سليمان .

**مكتب مديرية الشرقية** : الرائد لطفي واكد

وقد قامت هذه المكاتب بتجنيد العناصر الموثوق بها من الفدائيين الذين سبق لهم القيام بالعمليات الهجومية الجريئة ضد الإنجليز في منطقة القناة بعد إلغاء معاهدة 1936 كما تم لها الاستعانة بأفراد من الفلسطينيين واليونانيين الموالين لمصر والذين يعملون بالأماكن الحساسة في المعسكرات والمكاتب والمنشآت البريطانية داخل القاعدة العسكرية ، ولجأت مكاتب المخابرات إلى وسيلة مبتكرة كي تزيد من حجم عملياتها ، ولتضمن شدة تأثيرها على البريطانيين وهي الاتصال بعدد من الأفراد المحليين الذين احترفوا السرقات من الجيش البريطاني ، وبعض زعماء العصابات وأصحاب السوابق الذين برعوا في حوادث سرقات القطارات والعربات العسكرية البريطانية ، وبعد خضوع هؤلاء لتدريب عسكري وتأهيل نفسي أمكن إظهار معدنهم الوطني الأصيل فتحولوا من أشرار لا همَّ لهم غير السلب والنهب إلى فدائيين وطنيين لا همَّ لهم إلا أن يكيلوا الضربات الموجعة لأعداء وطنهم ويلحقوا بهم أفدح الخسائر .

وقد عاون مكتب المخابرات في عملياتها بمنطقة القناة بدواعي الوطنية عدد كبير من ضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة وموظفي الحكومة خاصة موظفي هيئة السكة الحديد ، فضلاً عن المحافظين وأجهزتهم الإدارية ، مما أتاح الفرصة لضباط المخابرات لشن عمليات هجومية وتخريبية واسعة النطاق داخل المعسكرات والنوادي البريطانية ، وكذا القيام بعمليات الإزعاج

وخطف القطارات والسيارات البريطانية والأفراد بنجاح باهر .

**محاولات الوساطة الأمريكية:**

لم تمر سوى أربعة أيام على توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا حتى وصل إلى القاهرة يوم 11 مايو 1953 جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية ضمن جولة له لزيارة بعض بلاد الشرق الأوسط . . وقد حاولت الولايات المتحدة عن طريق دالاس أن تلعب دور الوساطة بين طرفي النزاع عن طريق إقناع بريطانيا بجلاء قواتها عن قاعدة قناة السويس في مقابل ارتباط مصر بحلف دفاعي غربي للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكن قادة الثورة الذين أعلنوا منذ البداية أن سياسة مصر هي عدم الارتباط بأي أحلاف عسكرية لم يلبثوا أن أعلنوا رفضهم لمقترحات دالاس بهذا الشأن .

وقد روى محمد نجيب في الصفحتين 134 و 135 من كتابه «كلمتي للتاريخ» تفاصيل لقاء دالاس به عقب وصوله إلى القاهرة فقال : «كان انطباعي الأول عنه أنه يمثل راعي البقر الأمريكي الذي تنقصه رقة الحضارة ، قدّم إلى دالاس رسالة شكر من الرئيس إيزنهاور عن هدية كنت أرسلتها من آثار مصر القديمة ، ومع خطاب الشكر هدية من إيزنهاور عبارة عن مسدس غطيت قبضته بالفضة ونقشت عليه العبارة الآتية بالإنجليزية (إلى الجنرال نجيب من صديقه الجنرال ايزنهاور) وكان المسدس بلا ذخيرة ، وعندما حاولت البحث له عن ذخيرة لم أجد لأنه كان من عيار خاص غير متوافر ، وبدأ دالاس حديثة مشيداً بحركتنا وما حققته من نجاح في مجال الإصلاح الداخلي ، ثم انتقل إلى الشيوعية وخطرها على الشرق الأوسط قائلاً : إن روسيا تريد السيطرة على العالم عن طريق نشر الشيوعية ، وإن أمريكا تقوم بعمل حزام حولها للدفاع عن العالم الحر . . إن الشرق الأوسط يمثل جزءاً مهماً في هذا النزاع وإنه يجب قيام حلف من الدول العربية بزعامة مصر لاستكمال هذا الحزام ، وإن حكومة الرئيس ايزنهاور عنيت بدراسة الدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع بريطانيا ، وإن مسألة الدفاع عن هذا الجزء من العالم ورفاهيته هي من المسائل التي تعني بها الحكومة الأمريكية ، وكان ردي على

دالاس بأن الخطر الشيوعي هو خطر محتمل ولكن الواقع الآن هو أن الإنجليز يحتلون بلادنا فعلاً برغم إرادتنا، فهم الآن أعداء لنا.. وأنه بديهي أنه لا يمكننا التحالف مع أعدائنا، وقلت له إن جلاء الجيوش البريطانية هو أهم شيء أجمع عليه الشعب المصري أما الحديث عن عمل حزام حول الاتحاد السوفيتي، واشتراك مصر في حلف مع العالم الحر فهذا أمر لا يمكنني البحث فيه الآن، ولكنني أعدك بدراسة هذا الموضوع بعد جلاء الإنجليز وتحرير إرادتنا، وأوضحت لدالاس أسباب قطع المفاوضات الأخيرة ذاكرًا له أن الإنجليز قد وصلوا بالمفاوضات إلى طريق مسدود، وقال دالاس إنه لابد من وجود عمل يتماشى مع السيادة الكاملة لمصر مع جلاء القوات البريطانية، على أن ينظم هذا الجلاء، حتى تظل القاعدة الحربية المهمة في منطقة القناة بمستودعاتها في أمان تام، وأن تكون ميسرة لاستعمال العالم الحر في حالة قيام حرب في المستقبل.

وكان مستر تشرشل رئيس الوزراء البريطاني قد أدلى بتصريح يوم وصول دالاس قال فيه: يبدو أن مصر تقبل أن تكون أمريكا طرفًا ثالثًا في مباحثات الجلاء وهو ما سبق أن عرضه علىّ السفير الأمريكي جيفرسون كافري ورفضته، وقد سألت دالاس عن تصريح تشرشل فقال إنه اطلع عليه ولم يعقب.. وخشيت أن يكون دالاس قد دبر ذلك سراً مع تشرشل حتى نوضع أمام الأمر الواقع.. ولذا أدليت بعد الاجتماع بتصريح قلت فيه للصحفيين تعقيبًا على تصريح تشرشل إننا لن نقبل خصمًا ثانيًا، فما قاله تشرشل غير صحيح، وقد علمت فيما بعد أن هذا التصريح أغضب مستر دالاس».

وفي أواخر يونيو 1953 وصل إلى القاهرة جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ومحمد على رئيس وزراء باكستان في طريقهما إلى بلادهما من لندن بعد حضورهما مؤتمر الكومنولث، وحضر الرئيسان الحفل الشعبي الكبير الذي أقيم في ميدان الجمهورية (عابدين) يوم 23 يونيو 1953 احتفالاً بميلاد الجهورية وعندما أطل نهرو على الجموع الحاشدة التي كانت تهدر بالهتاف باسم محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر قال نهرو لنجيب: «إن مشهد الشعب هو

أروع مشهد في الحياة، إن المفاوضين البريطانيين سوف يجبرون على العودة إلى مائدة المفاوضات وقبول الجلاء غير المشروط مادامت صلتك بهذه الجماهير وثيقة».

وكان ظهور نهرو ومحمد على أمام جماهير الشعب المصري مظهراً للتعاون الأخوى بين الدول التي تكافح من أجل حريتها واستقلالها، وقد حضر صلاح سالم وزير الإرشاد القومي وشئون السودان احتفالاً مماثلاً بإعلان الجمهورية أقامته جامعة الإسكندرية يوم 30 يونيو 1953، وقد نفى صلاح سالم للحاضرين الشائعات التي انتشرت عقب زيارات دالاس ونهرو ومحمد علي لمصر عن قيام الولايات المتحدة، وكذا الهند وباكستان بتقديم مشروعات ووساطات لحل القضية المصرية، وأعلن أنه قد جرت فقط اتصالات مع هؤلاء، وقد أطلعوا المسئولين في مصر على موقف حكوماتهم في موضوع القضية كما استمعوا بدورهم إلى آراء مصر، وذكر صلاح سالم أن مصر قد جنت من هذه الزيارات فائدة كبيرة، فقد فهمت أن أمريكا يهمها في المقام الأول سد الثغرة الواسعة القائمة بمنطقة الشرق الأوسط في السياج الذي تقيمه حول روسيا خاصة بعد انقلاب ميزان القوى في الشرق الأقصى، ولذا فهي تريد سد الثغرة بقوات من دول الشرق الأوسط.

وقد قالت الهند كلمتها الفاصلة، وهي أنها لن ترسل جيوشًا من أبنائها إلى خارج بلادها، ولن يسخر الهنود أنفسهم للقتال لصالح دولة أخرى (بريطانيا) كما كان يجري الحال في لماضي، أما باكستان فقد أكدت أنها لن تشترك في إنشاء أية قوة عسكرية لسد الثغرة التي تتحدث عنها أمريكا في الشرق الأوسط قبل أن تحل فعلاً قضايا الشعوب العربية وفي مقدمتها مصر.

**قصة اختطاف جندي الطيران العربي:**

خلال هذه المرحلة الدقيقة التي كانت تجتازها مصر عقب توقف المباحثات وتوتر العلاقات بين مصر وبريطانيا كانت الأعمال الفدائية ضد المعسكرات البريطانية وضد جنود

الاحتلال تتصاعد بشكل خطير، مما أحال الحياة بين أفراد القاعدة العسكرية وعائلاتهم إلى جحيم لا يطاق.

وشهد يوم 12 يوليو 1953 تدهوراً خطيراً في العلاقات بين مصر وبريطانيا؛ ففي إثر اجتماع لمجلس قيادة الثورة بالجزيرة دعا صلاح سالم وزير الإرشاد القومي الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء لحضور مؤتمر صحفي بالوزارة في الساعة العاشرة والنصف مساءً، وأدلى إليهم باللغة الإنجليزية بالحديث التالي:

«منذ مدة صرحنا بأن وضع القوات البريطانية هو دائمًا ضد سيادتنا واستقلالنا، وكثيراً ما قالوا إن القوات البريطانية الموجودة في مصر ليست قوات احتلال ولا تمس السيادة وأنه توجد قوات أجنبية تحتل أجزاء من إنجلترا، ولكن ما حدث اليوم يثبت أن هناك فرقًا شاسعًا بين الحالتين، إذ لا يمكن أن يحدث في إنجلترا من القوات الأمريكية ما يحدث في مصر من القوات البريطانية بين آن وآخر، إليكم ما حدث أمس في منطقة القناة، فقد وجه الجنرال فستنج قائد القوات البريطانية في مصر إنذاراً إلى وكيل محافظة الإسماعيلية عن طريق أحد ضباطه، وهذا نصه: (تأكيداً لزيارتي لكم أمس 11 يوليو 1953 لقد أمرنا الجنرال فستنج إبلاغكم أنه يهتم اهتمامًا بالغًا بحادث اختفاء أحد رجال الطيران المدعو ريجدن من الإسماعيلية يوم 9 يوليو الجاري، وأن أبلغكم أن الجنرال فستنج يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أي إجراء يراه ضرورياً إذا لم يعد هذا الجندي مباشرة إلى السلطات البريطانية، وإذا لم يعد هذا الرجل في موعد أقصاه الساعة 9 من صباح يوم الاثنين 13 يوليو فستتخذ إجراءات شديدة من شأنها إحداث حالة ذعر تمس المصريين في الإسماعيلية).

وذكر صلاح سالم للصحفيين أن الأوامر قد صدرت إلى وكيل المحافظة (كان مقر محافظة القناة وقتئذ في بور سعيد) برفض الإنذار، وتساءل عما إذا كانت مصر مسئولة عن حماية جنود الاحتلال، وهل إذا وقع مثل هذا الحادث في برلين بجوار المنطقة التي يحتلها الروس فهل يرسلون مثل هذا الإنذار إلى الروس؟ وإذا حصل مثل هذا في المنطقة التي يشغلها الأمريكيون

في إنجلترا فهل ترسل الحكومة الأمريكية مثل هذا الإنذار إلى الحكومة البريطانية؟ واختتم صلاح سالم المؤتمر الصحفي قائلاً: «إني أشكر الإنجليز فقد أقنعونا الآن بأن لنا عدوًا واحدًا هو العدو الذي يحتل أراضينا ويعتدي على استقلالنا ولا يمكن لدولة أن تحقق استقلالها بدون دماء، ونحن في شوق إلى رؤية هذه الدماء، ونحن منتظرون لها بعد الساعة التاسعة من صباح غد» وحاول مستر هانكي القائم بالأعمال بالسفارة البريطانية مقابلة اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة وقتئذ صباح يوم 13 يوليو 1953 ولكن محمد نجيب رفض مقابلته واضطر هانكي إلى التوجه للقاء الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية، واستغرقت المقابلة نصف ساعة صرح هانكي في إثرها أنه لم يقدم إلى وكيل محافظة الإسماعيلية أي إنذار بريطاني.

وقد قام مكتب مخابرات الإسماعيلية بعمل خطة سريعة للدفاع عن مدينة الإسماعيلية في حالة تنفيذ الإنجليز ما ورد بإنذارهم، وقام ضباط المكتب في فترة زمنية قصيرة بتجميع أكبر عدد من الفدائيين، كما تطوع جمع كبير من شعب الإسماعيلية وأبدوا استعدادهم للاشتراك في الدفاع عن مدينتهم.

وفي صباح يوم 13 يوليو وقبل الموعد المحدد لتنفيذ الإنذار البريطاني كان جميع أفراد المقاومة الشعبية بأسلحتهم في أماكنهم الدفاعية حول المدينة، وقبل موعد نهاية الإنذار بزمن قصير ألقى صلاح سالم بيانًا من دار الإذاعة بالقاهرة أعلن فيه رفض الحكومة المصرية الإنذار البريطاني، ويبدو أن عملاء البريطانيين قد نقلوا للسلطات البريطانية مدى استعدادات وقوة المقاومة الشعبية المصرية حول الإسماعيلية فضلاً عن رفض الحكومة المصرية الإنذار البريطاني بهذه القوة والصلابة التي أظهرتها، لذلك عدلت القيادة البريطانية عن فكرة احتلال مدينة الإسماعيلية وهو الأمر الذي فهم من إنذار الجنرال فستنج تجنبًا للخسائر الفادحة التي كانت ستحيق بقواتها.

أما القصة الحقيقية لاختفاء جندي الطيران (ريجدن) فقد ورد في الصفحتين 139 و 140

من كتاب (كنت نائبًا لرئيس المخابرات) لعبد الفتاح أبو الفضل كما يلي: «قام طاقم من مجموعة من الفدائيين باستدراج أحد الجنود من بار في الإسماعيلية، وعندما هموا بإرغامه على ركوب عربتهم قاوم بعض الشيء، ولاح عند ذلك جندي بوليس حربي بريطاني فأطلق طلقًا ناريًّا على العربة بعد أن تحركت، وأصابت الطلقة جسم العربة دون أن تصيب أحد الأفراد، وأبلغ البوليس الحربي القيادة البريطانية في القناة وفي سرعة صدرت الأوامر للقوات البريطانية بمحاصرة جميع الطرق لمخارج الإسماعيلية وتفتيش جميع العربات المغادرة لها، وعندما كنت في المكتب وأنا خالي الذهن تمامًا عن كل ما حدث جاءتني مكالمة تليفونية من إحدى قواعد تدريب الفدائيين، وهي عزبة الأستاذ حسين فهمي المحامي في القصاصين، وكانت خارج نطاق الحصار المضروب على الإسماعيلية وأبلغني (المحامي) أنه حضر إليه ثلاثة من الفدائيين المعروفين له ومعهم جندي بريطاني اختطفوه من أحد البارات ويريدون قتله ودفنه بعزبته، أصدرت إليهم أوامري بعدم قتله والنزول بعربتهم ومعهم الجندي المختطف حيًا إلى رئاسة المخابرات بالقاهرة رأسًا، وألا يستعملوا أي أساليب عنف معه وأن يسلموه هناك.

تصاعد الموقف البريطاني بسرعة غير عادية، وقبل أن تتخذ القاهرة قرارها بشأن الجندي المخطوف أصدرت القيادة البريطانية إنذارًا رسميًا إلى محافظة الإسماعيلية لتبليغ السلطات المصرية بأنه إذا لم يسلم الجندي المختطف ريجدن في اليوم التالي فسيتم احتلال مدينة الإسماعيلية بكل مرافقها للبحث عن (ريجدن).

وفي عملية مخطط لها ومحسوبة قامت المخابرات المصرية بتزويد ريجدن بالملابس المدنية وبجواز سفر باسم مزيف وخرج من مصر برفقة أحد ضباط المخابرات إلى دولة أوروبية (ظهر ريجدن في باريس) ومن هناك عاد إلى بلده إنجلترا وأذاع من الإذاعة البريطانية بيانًا بحسن معاملة المصريين له».

## الكفاح المسلح ضد البريطانيين في منطقة القناة:

بعد أن توقفت مباحثات الجلاء بين مصر وبريطانيا في 6 مايو 1953 اتخذ قادة الثورة ـ كما كان منتظرًا ـ موقف الصلابة والقوة وتشديد الضغط على بريطانيًا، حتى تكف عن أساليب

المماطلة والتسويف التي طالما اتبعتها فيما مضى مع السياسيين المصريين قبل الثورة، وكانت خطب قادة الثورة وأحاديثهم وتصريحاتهم المعلنة تتضمن كلها تهديداً صريحًا لبريطانيا بضرورة استئنافها للمباحثات بالشروط التي أصر عليها وفد المباحثات المصري من قبل، وهي الجلاء التام الناجز دون قيد أو شرط وإلا انقلب الأمر إلى حرب تحرير شاملة يخوض غمارها الشعب المصري بأسره.

وتأكيداً لهذا المعنى أدلى جمال عبدالناصر بتصريح إلى مدير وكالة الأنباء المصرية ورد ضمنه ما يلي: «إننا على أتم استعداد لأن نكون معقولين ولكن الإنجليز قد وعدونا طيلة السبعين عامًا الماضية أن يخرجوا من بلادنا ولم يخرجوا، إن مصر لا تستطيع اليوم أن تطيق مزيداً من المماطلة والتسويف، فإذا شعرنا بعد هذه الجهود المتصلة التي نبذلها بأننا لم نصل إلى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطاني فثقوا بأن قادة الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حربه ضد الإنجليزي، سوف تكون حرب عصابات وسوف نلقي القنابل اليدوية في جنح الظلام ونغتال الإنجليز في الشوارع، سوف تنتشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعر الإنجليز أنهم يدفعون ثمنًا غاليًا لاحتلال بلادنا، وعلى أسوأ الحالات سيكون كفاحنا أشبه بقصة شمشون التي روتها التوراة، سوف نحطم المعبد على رؤوسنا ورؤوس أعدائنا».

وفي أغسطس 1956 زار عبدالناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ مدينة بور سعيد ودعا الشعب المصري إلى التضحية والكفاح، وفي الخطاب الوطني الذي ألقاه على الجماهير قال: «إننا نكوِّن جيشًا كبيراً يضم 22 مليونًا من المصريين (تعداد سكان مصر وقتئذ) وهو جيش قادر على إخراج المستعمر من بلادنا، إننا نوزع السلاح في جميع أنحاء البلاد ونعمل على تدريب جميع أبناء مصر، ولن يستطيع المستعمر أن يبقى في بلادنا إلا بعد القضاء علينا ولن يستطيع الإنجليز أن يقضوا على 22 مليون مصري».

وبرغم أن الحكومة البريطانية كان يرأسها وقتئذ ونستون تشرشل المعروف بميوله

الاستعمارية، فإن سياستها كانت تستهدف الوصول مع الحكومة المصرية إلى حل سلمي لمشكلة الجلاء بعد أن اتضح لها عدم جدوى بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة وسط هذا الجو العدائي الذي يحيط بها من كل جانب، مما لا يجعل لها أية قيمة حربية حقيقية في حالة قيام حرب تشترك فيها بريطانيا في المستقبل.

وقد أوضح تشرشل سياسة حكومته في خطاب ألقاه في مجلس العموم ورد فيه: «نحن لا نريد أن نخلّد 80 ألف جندي باقين في منطقة القناة بتكاليف قد تزيد على 50 مليون جنيه سنويًا (أسعار الخمسينيات) في سبيل المحافظة على الالتزامات التي وقعت على كاهلنا نحن وحدنا لحماية مصالح الأمم الحرة في الشرق الأوسط، وكذلك الإبقاء على حرية الطرق الملاحية الدولية في قناة السويس، وإذا استطعنا الوصول إلى اتفاق معقول في هذه المسائل مع مصر فإن هذا معناه اقتصاد هائل في رجالنا وأموالنا، وهذا الأمر ليس استعماراً تهدف إليه بريطانيا ولكنه يهم جميع الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي وكذا الشرق الأوسط، ونأمل أن نستأنف المفاوضات، وسوف ننتظر تطور الأحداث مع الصبر والقوة والثبات».

وكانت حكومة الثورة تهدف من إنشاء الحرس الوطني الذي كان يشرف عليه كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة إلى تحقيق غرضين رئيسيين: أولهما: حماية حركة الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس بتشكيل كتائب شعبية منظمة داخل القطر لإمداد هذه الحركة بالفدائيين والمقاتلين المدربين على القتال، وثانيهما: وضع القوى الشعبية في وضع الاستعداد بالمواقع الحيوية لصد أية تحركات عسكرية بريطانية من منطقة القناة إلى الداخل لإعادة احتلال البلاد، وكانت خطة المقاومة المرسومة وقتئذ هي تعطيل الملاحة الدولية في قناة السويس والاشتباك مع القوات البريطانية الزاحفة في حرب عصابات شاملة، وخشية من لجوء القيادة البريطانية إلى عزل منطقة القناة عن باقي الأراضي المصرية عزلاً تامًا، تم تشوين كميات ضخمة من مختلف الأسلحة والذخائر في سراديب ومخابئ سرية داخل المنطقة لتزويد الفدائيين المصريين بها عند الحاجة.

وقد قامت مكاتب المخابرات المصرية التي كانت تعمل في منطقة القناة، والتي كانت تتبع زكريا محي الدين عضو مجلس قيادة الثورة ومدير المخابرات الحربية وقتئذ بتنفيذ خطة منظمة للكفاح المسلح ضد منشآت وأفراد القاعدة البريطانية بالمنطقة حتى أحالت الحياة فيها إلى جحيم لا يحتمل، وفيما يلي موجز لأهم أعمالها خلال تلك الفترة.

**جمع المعلومات**: كان لابد لتصعيد عمليات المقاومة من تجميع معلومات صحيحة عن الأهداف الحيوية داخل القاعدة، ولهذا الغرض تكونت شبكة تجسس مصرية داخل المعسكرات من عدد من الموظفين والعمال المصريين والأجانب المدنيين، واستطاعت المخابرات المصرية عن طريقها الحصول بصفة منتظمة على صورة من جميع تقارير المخابرات البريطانية، مما ساعدها على وضع خطط الأعمال الفدائية ضد البريطانيين داخل القاعدة العسكرية، وعن طريق تقارير المخابرات البريطانية عرفت المخابرات المصرية أسماء الفدائيين المصريين المكشوفين لدى الإنجليز فقامت باستبعادهم عن المنطقة، كما عرفت أسماء الجواسيس والخونة الذين يتعاونون مع القوات البريطانية فقامت بتصفيتهم عن طريق اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة.

**تصفية العملاء والجواسيس**: كان عدد من العملاء والجواسيس المصريين ما يزال يعمل في خدمة الإنجليز منذ حركة الكفاح المسلح ضدهم في أواخر عام 1951 عقب إلغاء معاهدة 1936، وكان من أخطرهم خائن يدعى محمود صبري اشتهر باسم كنج صبري، ثبت أنه كان يقوم بالتحقيق مع الفدائيين المصريين ويتولى تعذيبهم في أثناء معارك القناة عام 1951، وكان يذيع بيانات الإنجليز بالميكروفون باللغة العربية، وكان هو الذي طالب جنود بلوكات النظام في الإسماعيلية بالاستسلام يوم 25 يناير 1952، وبرغم حرصه على عدم الخروج من المعسكرات البريطانية وعدم تحركه إلا تحت حراسة البوليس الحربي، فقد تمكن كمال رفعت وبرفقته عمر لطفي والضابط محمود حلمي من نصب كمين له وإنزاله تحت تهديد السلاح من عربة الجيب البريطانية التي كان يستقلها على مقربة من معسكر الذخيرة بالتمساح بعد تجريد حارسيه من سلاحهما، وحوكم الخائن أمام محكمة الثورة بتهمة التجسس ونفذ فيه حكم الإعدام شنقًا،

وتمكن عبدالفتاح أبو الفضل بمعاونة ضباط مكتب المخابرات بالإسماعيلية من القضاء على شبكة تجسس خطيرة كانت تمد المخابرات البريطانية بالوثائق السرية الخاصة بإدارة البحوث والتطورات العسكرية المصرية، وكانت تتكون من ثلاثة من الخونة هم: مكسموس والفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد، وقد تم اعتقالهم ومحاكمتهم أمام محكمة الثورة بتهمة التجسس ونفذ فيهم جميعًا الحكم بالإعدام شنقًا، كذلك تمكن مكتب مخابرات الإسماعيلية من الكشف عن عدد كبير من الجواسيس كان معظمهم يعملون في أماكن حساسة تضم أسرارًا مهمة للدولة، كان من بينها إدارة المباحث العامة وبعض قيادات الأسلحة بالجيش، وكان من أخطرها قسم التسليح بالسلاح البحري المصري بالإسكندرية، وقد تم اعتقالهم جميعًا وحوكموا أمام محكمة الثورة وصدرت عليهم أحكام مختلفة بالسجن وبالأشغال الشاقة.

**عمليات الإغارة والخطف والتخريب**: تمكنت جماعات الفدائيين من القيام بعمليات نسف وتدمير عديدة ضد المنشآت البريطانية عن طريق العبوات الناسفة في بادئ الأمر، ثم عن طريق أقلام زمنية حصل عليها الفدائيون بوسيلة السطو على مخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطاني، وقد أمكن باستخدام هذا السلاح الجديد تدمير العديد من مستودعات ومخازن الذخيرة والتموين والمهمات والوقود البريطانية، وذلك بوضع الأقلام الناسفة خفية قرب الأهداف المحددة، وكانت الانفجارات تدوي بينما الفدائيون بعيدون عنها بمسافات بعيدة.

وفي الفترة التي توقفت فيها المباحثات بين مصر وبريطانيا دبرت مكاتب المخابرات التي تعمل ضد القاعدة العسكرية بالقناة عمليات فدائية بارعة ضجت من شدة وطأتها القيادة البريطانية، مثل مهاجمة المكاتب والنوادي العسكرية وإشعال الحرائق واختطاف العربات والسطو على مخازن الأسلحة والذخائر وسلب كميات كبيرة منها، ووصل الأمر إلى حد اختطاف قطارات بأكملها، وقد تم ذلك باتفاق مكاتب المخابرات مع مدير حركة السكة الحديد بمنطقة القناة وقتئذ المهندس ذو الهمة الشرقاوي، وكانت العمليات تتم بإيقاف قطارات المهمات والبضاعة العسكرية في مناطق آمنة قبل دخولها مخازن الجيش البريطاني مع تجهيز عدد

من العربات الفارغة يماثل عددها عدد عربات القطار المشحون، وكانت هي الأخرى تقف في نفس المناطق الآمنة المتفق عليها مع قسم الحركة بسكة حديد القناة بعد ختم أبوابها بالأختام المسروقة من الجيش البريطاني، وبينما تقوم قاطرة بسحب عربات القطار الفارغة إلى مخازن الجيش البريطاني تقوم قاطرة أخرى بسحب عربات القطار المشحونة بالبضائع والمعدات إلى مخازن الجيش المصري بالعباسية أو بالمعادي، وقد حصل الجيش المصري بفضل هذه الطريقة على كميات هائلة من الأسلحة والمعدات التي كان في أشد الحاجة إليها.

**شن الحرب النفسية**: كان هناك نوع آخر من عمليات المقاومة أشد تأثيراً على الروح المعنوية من عمليات الإغارة والقتل والتخريب وهو الحرب النفسية برغم أنه لا يسبب أي خسائر في الأرواح، وقد تسبب هذا النوع من الحرب في حدوث العديد من حالات الانهيار العصبي وحوادث الانتحار وسريان روح القلق وعدم الاطمئنان بين ضباط وجنود القاعدة العسكرية البريطانية بالقناة، وقد تم شن هذه الحرب بأسلوب بارع دقيق وخطة مدروسة منذ بدء العمليات الفدائية حتى موعد توقيع اتفاقية الجلاء. وكان هناك طاقم فني متخصص في عمل المنشورات سواء من الفنانين المتخصصين في رسوم الكاريكاتير الساخرة أو من الكتاب ذوي المقدرة على صياغة الموضوعات بلغة إنجليزية سليمة ومخاطبة العقلية الإنجليزية بطريقة مقنعة بحكم إقامتهم الطويلة في إنجلترا، وكانت هذه المنشورات تعد في شركة النيل للإعلان بالقاهرة تحت إشراف الأستاذ على زين العابدين وبمعاونة كل من وجيه أباظة وجمال الليثي، وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة البريطانية تعمل على رفع الروح المعنوية بين رجالها وتدعوهم في بياناتها إلى التجلد والصبر ضد إغارات الفدائيين ومحاولة التقليل من شأنهم، كان الضباط والجنود يجدون المنشورات المصرية في كل أرجاء المعسكرات والنوادي تحمل لهم التهديدات بالموت العاجل الذي ينتظرهم.

وكانت ترسل صورة هذه المنشورات إلى أهالي الضباط والجنود في إنجلترا وفقًا للعناوين المدونة على الخطابات التي كانوا يرسلونها بعد أن يتم الاستيلاء عليها في المطارات وصناديق

البريد، وكانت الصور ترسل كذلك إلى أعضاء مجلس العموم وكبار الساسة البريطانيين في لندن، وكذا إلى السفارة البريطانية في القاهرة وإلى القنصليات البريطانية في المدن المصرية، وقد ثبت أن هذه المنشورات كانت تحدث جوًا رهيبًا من القلق والفزع داخل المعسكرات، وقد اضطرت القيادة البريطانية في منطقة القناة إزاء تدهور الروح المعنوية بين رجالها إلى إصدار منشور سري إلى الضباط والجنود لرفع معنوياتهم كان عنوانه «لماذا نحن هنا في قناة السويس؟» وهو منشور طويل، كان يتضمن استعراض تاريخ الاحتلال البريطاني لمصر منذ عام 1882 والدور الذي قامت به القوات البريطانية في الدفاع عن مصر خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأوضح المنشور الأهمية الإستراتيجية لمصر بالنسبة للدفاع عن الشرق الأوسط، وكانت خاتمة المنشور فقرة خاصة تتعلق بالمباحثات المصرية البريطانية الأخيرة التي توقفت، وقد ورد في تلك الفقرة ما يلي:

(كنا نفضل أن نؤدي واجبنا ـ يقصد الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الشيوعية ـ بالاتفاق مع مصر وليس عن طريق القوة، ولهذا عرضنا عليها سحب قواتنا المقاتلة وتسليم القاعدة لتكون في حمايتها بشرط أن نحتفظ ببعض منشآتنا فيها، إذ إنه بدون هذا الشرط لا يمكن أن تكون القاعدة في حالة استعداد لأداء مهمتها في حالة قيام الحرب، ويبدو أن مصر ليست مستعدة لقبول هذا العرض، ولم تقطع المباحثات بعد وإلى أن تقطع فإننا مازلنا نأمل في الوصول إلى اتفاق يساعدنا على الجلاء عن مصر، وإلى أن نصل إلى اتفاق يجب بقاء القاعدة تحت إشرافنا نحن، ومعنى هذا أنه يجب المحافظة على مواقعنا في منطقة القناة ولو بالقوة إذا استدعى الأمر ذلك، فإننا لا نسمح بأن تضعف هذه المواقع أمام هجمات الإرهابيين المصريين ولو تخلينا عن القاعدة، فإننا مرغمون على إنشاء غيرها حين تقوم الحرب ولاشك أن التأخير في إنشائها سوف ندفع بسببه ثمنًا غاليًا من الدماء والأموال والأرواح البريطانية.

**الاتصالات غير الرسمية بين مصر وبريطانيا:**

على الرغم من توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا في مايو 1953 بصفة رسمية، فإن الاتصالات بين الوفدين المصري والبريطاني لم تنقطع حتى بداية عام 1954، ويبدو هذا

بوضوح مما أورده البغدادي في الصفحة 76 من الجزء الأول من مذكراته والذي قال فيه: «شددنا من هجمات الجماعات الفدائية على القاعدة بعد أن توقفت المفاوضات الرسمية، ولكن الاتصالات مع ذلك بين الوفدين ظلت مستمرة، ولكن بصورة متقطعة ولم نكن نعلن عنها وذلك حتى بداية عام 1954».

وقد حدد البغدادي أيضًا في الصفحة نفسها من مذكراته النقاط التي حدث بشأنها الخلاف في وجهات النظر بين الوفدين المصري والبريطاني، فقال: «خلال هذه الاتصالات كان الوفد البريطاني مصراً على بقاء عدد من قواته العسكرية في القاعدة قدّرها بحوالي 7000 جندي، مع ارتدائهم ملابسهم العسكرية بحجة قيامهم بصيانة القاعدة وإمكانية إعادة تشغيلها لتحتلها القوات البريطانية ثانية في حالة التهديد بحرب أو الهجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا أو إيران، كما ظلوا متمسكين بقيام دفاع جوي مشترك بيننا وبينهم مع استمرار إدارة القاعدة بواسطة قائد بريطاني، وكان الجانب المصري متمسكًا بضرورة الانسحاب الكامل من القاعدة على أن تدار ويعمل على صيانتها بواسطة قوات مصرية مع تولي القيادة بها قائد مصري ولمدة خمس سنوات يمكن خلالها عودة القوات البريطانية إليها وذلك في حالة الهجوم على مصر أو إحدى الدول العربية فقط».

وقد كشف محمد نجيب في الصفحات من 149 إلى 152 من كتابه «كلمتي للتاريخ» الكثير من أسرار هذه الاتصالات التي دارت بصورة غير رسمية بين الوفدين المصري والبريطاني ونقاط الخلاف التي ثارت بينهما، ويتضح من هذه الأقوال أن الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبدالناصر قد بدأ في الظهور بشكل علني في الجزء الأخير من عام 1953 إلى الحد الذي جعله يؤثر على مجرى الاتصالات المصرية البريطانية لحل مشكلة الجلاء، وفيما يلي ما أورده محمد نجيب في كتابه بشأن هذه الاتصالات: «لم تقم صعوبات كثيرة لتحديد المدة اللازمة لسحب القوات البريطانية إذ اتفق على تحديدها بثمانية عشر شهراً واتفق أيضًا على أن يتم ذلك تدريجيًا وأن تحل القوات المصرية محل القوات المنسحبة أولاً بأول، كان الاتفاق على الجلاء

مرتبطًا بأن تكون المدة التي تحدد لتصفية القاعدة كافية لنقلها أو لزوال خطر الحرب، ودار نقاش طويل حول مدة التصفية اقترحت فيها أن تكون ثلاث سنوات ونصفًا بعد ثمانية عشر شهرًا إلى أن يتم فيها الجلاء، في حين كان الجانب البريطاني يتمسك بأن تكون المدة خمس سنوات ونصف السنة، وحدث خلاف ثان حول خبراء الصيانة البريطانيين إذ أصروا على أن يكونوا في ملابسهم العسكرية في حين رفضت ذلك تمامًا، وكان الخلاف الأكبر حول حق العودة للقاعدة إذ تمسكت بأن يقتصر على حدوث هجوم مسلح على مصر أو الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي العربي في حين دخل الإنجليز في تعميمات حول العودة في حالة خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة، ثم انتهوا إلى المطالبة بإضافة تركيا وإيران وأخيرًا استبعدوا ذلك وأقروا وجهة نظرنا كاملة، ولكني فوجئت بعد ذلك بعدول الإنجليز عما كانوا قد قبلوه بخصوص حالة العودة إلى القاعدة ملحين في أن تشمل هذه الحالة إيران وتركيا.

وهنا أتوقف قليلاً عند ظاهرة شجعت البريطانيين ـ في رأيي ـ على هذا التلاعب وهذه المماطلة، كانت أخبار الخلافات داخل مجلس القيادة قد تسربت خارج القاعات المغلقة وأصبحت حديث الكثيرين، ولكني كنت حريصا دائمًا على أن أكتم أخبارها في صدري وان أدخل إلى قاعة المحادثات. مبتسمًا ومتحدثًا مع زملائي، وكانت وحدتنا داخل القاعة أمرًا رئيسيًا في مواجهة ممثلي القوات المحتلة وكنت أدرك ذلك تمامًا، ولكني لاحظت ظاهرة تكررت هي كتابة بعض الأعضاء المصريين العسكريين (البغدادي وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم) أوراقًا صغيرة وتمريرها إلى جمال عبدالناصر الذي كان يقرؤها ويشير إلى مرسلها بهزة رأس خفيفة، وبعد الاجتماع مباشرة طلبت جمال عبدالناصر في مكتبي وثرت في وجهه ثورة عنيفة قائلاً له: إن تصرفاته أمام المفاوضين الإنجليز لن تضعف شخصي ولكنها تضعف مصر، وأنه مسئول عن ذلك شخصيًا لأن مثل هذه التصرفات تعلن في ذاتها عن وجود خلافات، ومن مصلحة العدو تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها وإذا كان هذا مقبولاً في حدود مجلس القيادة أو حتى خارجه فإنه لا يمكن أن يكون مقبولاً ونحن على مائدة المفاوضات مع العدو».

**مؤتمر برمودا:**

في الوقت الذي تصاعدت فيه حركة الكفاح المسلح ضد منشآت وأفراد القاعدة العسكرية البريطانية بمنطقة قناة السويس خلال النصف الثاني من عام 1953 إثر توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا في 6 مايو 1953 بسبب التعنت البريطاني إزاء قضية الجلاء، عقد مؤتمر قمة لأقطاب الغرب في ديسمبر 1953 بمدينة هاملتون عاصمة جزر برمودا (مجموعة من الجزر تابعة لبريطانيا في المحيط الأطلسي تقع في ربع المسافة تقريبًا ما بين شاطئ الولايات المتحدة وشاطئ المغرب في أفريقيا)، وقد حضر المؤتمر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وبرفقته وزير خارجيته أنطوني إيدن وجوزيف لانييل رئيس وزراء فرنسا والرئيس الأمريكي إيزنهاور الذي كان يرافقه وزير خارجيته جون فوستر دالاس.

وكان الغرض من عقد المؤتمر هو تنسيق سياسات الدول الغربية الثلاث الكبرى في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وعندما ناقش المؤتمر مسألة جلاء بريطانيا عن قاعدتها العسكرية بمنطقة قناة السويس أيدت الولايات المتحدة وفرنسا موقف بريطانيا في تمسكها بهذه القاعدة بدعوى أهميتها الحيوية بالنسبة للعالم الحر في حالة قيام حرب شاملة مع الاتحاد السوفيتي في المستقبل، وكان للنفوذ الصهيوني في أمريكا دخل كبير في موقفها من قضية الجلاء عن مصر، فقد كانت إسرائيل تعارض بشدة جلاء بريطانيا عن منطقة القناة باعتبار أن الوجود البريطاني في مصر فيه تأكيد لأمنها وسلامتها، كما كانت فرنسا تؤيد بقاء الاحتلال البريطاني في مصر حرصًا على بقاء الاحتلال الفرنسي في تونس والجزائر والمغرب، وكان لنتائج مؤتمر برمودا أثر كبير في تشدد موقف بريطانيا تجاه مصر خلال الاتصالات التي كانت تجري وقتئذ بين البلدين، وفي أوائل عام 1954 أوقف الجانب البريطاني الاتصالات غير الرسمية التي كان يجريها مع الجانب المصري بشأن قضية الجلاء عن منطقة القناة بعد أن تدعم موقف بريطانيا بالتأييد الأمريكي الفرنسي في مؤتمر برمودا من جهة، ولحرص بريطانيا على استغلال المتاعب الداخلية التي كانت تواجهها الثورة في هذه الآونة من جهة أخرى ـ فلقد تصاعد الخلاف بين الثورة وجماعة الإخوان المسلمين (القوة السياسية الوحيدة التي بقيت على المسرح السياسي في مصر عقب صدور قرار حل

الأحزاب السياسية في 17 يناير 1953)، إلى الحد الذي جعل مجلس قيادة الثورة يصدر قراراً في 13 يناير 1954 باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبًا سياسيًا، وبالتالي يطبق عليها أمر مجلس الثورة بحل الأحزاب السياسية، وأصدر مجلس الثورة في إثر صدور قراره بحل جماعة الإخوان بيانًا مطولاً اتهم فيه الإخوان بالاتصال بالإنجليزي وقيامهم بنشاط معاد للثورة، وتم في أعقاب ذلك اعتقال المرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبي وما يقرب من 450 فردًا من أعضاء الجماعة كان من بينهم عدد من ضباط الجيش وضباط الشرطة.

وخلال شهري فبراير ومارس 1954 تفجر الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر الذي كان يؤيده باقي أعضاء مجلس الثورة، وحدث انقسام حاد في القوات المسلحة كاد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وكانت بريطانيا تأمل أن تؤدي هذه الخلافات والصراعات الحادة إلى انهيار الجبهة الداخلية في مصر، بما يسمح لها بالتدخل وفرض الشروط التي تخول لها الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية بمنطقة القناة عند استئناف المباحثات بينها وبين مصر.

**الكفاح المسلح في القناة يثير الأزمات في بريطانيا:**

في الوقت الذي كانت تتعرض فيه الثورة في مصر لأزمة من أشد الأزمات التي واجهتها منذ قيامها بسبب الصراع على السلطة الذي احتدم ما بين محمد نجيب وعبدالناصر وذلك خلال شهري فبراير ومارس 1954 كانت منطقة القناة مسرحًا لحوادث عنيفة وعمليات جريئة على أيدي جماعات الفدائيين التي انتشرت في كل أرجاء المنطقة ضد منشآت وأفراد القاعدة العسكرية البريطانية، وكانت القيادة العامة البريطانية لمنطقة القناة قد اتخذت منذ أن اشتدت وطأة العمليات الفدائية عدة إجراءات صارمة لحماية القاعدة حتى تحولت منطقة القناة إلى شبه معسكر مدجج بالسلاح، فقد أصدرت أوامرها بإحكام الرقابة على جميع منافذ الدخول إلى المعسكرات والمنشآت البريطانية، ووضعت نقاط التفتيش على جميع الطرق سواء التي تربط مدن القناة الثلاث ببعضها أو التي تربطها بالقاهرة والدلتا، وعهدت إلى جماعات من البوليس الحربي بتفتيش جميع العربيات والأفراد والاطلاع على هوياتهم بما في ذلك العربات العسكرية

المصرية والعربات الحكومية، كما توزعت الدوريات المسلحة لتجوب أرجاء المنطقة واختراق أحيائها وشوارعها ليلاً ونهاراً كوسيلة للتأمين من جهة ولمحاولة العثور على الفدائيين من جهة أخرى، وكانت هذه الدوريات تطلق نيرانها في الحال على العربات والأفراد في حالة حدوث أدنى اشتباه.

وقد حدث مساء يوم 20 يناير 1954 أن أطلق الإنجليز الرصاص على سيارة عسكرية مصرية كانت تحمل 17 جنديًا من سلاح الطيران فقتل جندي وأصيب ثلاثة منهم بجراح بليغة، وقد رد الفدائيون على هذا الحادث في الحال بقتل عدد من الضباط البريطانيين، وبرغم كل هذه الاحتياطات المحكمة فإن الكفاح المسلح ضد البريطانيين في منطقة القناة لم يتوقف بل على العكس زادت حدته واستفحل تأثيره إلى الحد الذي أثار ثائرة المسئولين البريطانيين لا في منطقة القناة فحسب، بل في الدوائر الرسمية في بريطانيا ذاتها وفي مجال الأحزاب والصحافة، فلقد شن حزب العمال المعارض حملة شعواء على حكومة المحافظين التي كان يرأسها وقتئذ ونستون تشرشل واتهمها بالضعف والتخاذل في مواجهة أعمال العنف في منطقة القناة، وأعلن جون ستراتش وزير الحربية السابق في حكومة العمال في بيان له بمجلس العموم أن منطقة قناة السويس أصحت أشبه بمعسكر للاعتقال بالنسبة للقوات البريطانية المرابطة بها، وأكد أن الحوادث التي تجري هناك لابد أن تحدث أثراً سيئًا في الروح المعنوية لأفرادها.

وحفلت الصحف البريطانية بتصريحات المسئولين البريطانيين التي كانت مليئة بالهجوم على مصر وإظهار سلطات البوليس المصرية بمظهر الفشل والعجز عن حفظ الأمن والنظام، ووصل الأمر إلى حد أن السفير البريطاني في إسرائيل قام بمهاجمة الحكومة المصرية علانية أثناء حفل رسمي أقيم في تل أبيب على مسمع من عدد من المسئولين الإسرائيليين ورجال السلك السياسي الأجنبي، وفي 17 فبراير 1954 أجاب سلوين لويد وزير الدولة البريطاني عن سؤال وجه إليه في مجلس العموم عن حوادث منطقة القناة فذكر أن مجموع الحوادث التي وقعت ما بين أول عام 1953 و 11 فبراير عام 1954 بلغ 216 حادثًا، منها 14 حادث قتل و 31 حادثًا نتج عنها إصابات خطيرة للمصابين، وقال الوزير إنه برغم أن السلطات المصرية كانت تقوم

بالتحقيق في هذه الحوادث فإن النتائج كانت مخيبة للآمال.

وصرح سلوين لويد بأنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق مع مصر مادامت هذه الحوادث مستمرة، وفي 22 مارس 1954 أبدى أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطاني أسفه لتدهور الحالة في منطقة القناة تدهوراً خطيراً، وصرح بأن الحوادث التي وقعت هي التي أدت إلى قطع المفاوضات مع مصر، وأنه أبلغ المسئولين في مصر عدم إمكانية مواصلة المفاوضات في الوقت الذي تقع فيه هذه الحوادث؟

وقد قام السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في مصر بناءً على تعليمات حكومته بتقديم عدة احتجاجات في مناسبات مختلفة إلى الحكومة المصرية على عمليات القتل والخطف التي يتعرض لها الجنود البريطانيون في منطقة القناة، وفشل سلطات البوليس المصرية في المحافظة على الأمن والنظام بها، وطلب محاكمة المسئولين عنها، وكان رد الحكومة المصرية على السفير البريطاني واضحًا ومحدداً في جميع المرات التي قدم فيها احتجاج حكومته، وهو أن الحكومة المصرية ليست مسئولة عن حماية جنود الاحتلال في منطقة القناة.

ومنذ شهر أبريل 1954 أخذ أمل بريطانيا في حدوث انهيار في الجبهة الداخلية بمصر بسبب أحداث الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبدالناصر يذوي ويتبدد، فقد خرج عبدالناصر من هذا الصراع ظافراً، ودانت له مقاليد السلطة في مصر دون منازع، وأعلنت نتائج هذا الصراع بطريقة رسمية بالقرار الذي أصدره مجلس الثورة في 17 أبريل 1954 بإسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى عبدالناصر وأن يكتفي محمد نجيب برئاسة الجمهورية دون أية سلطات، فضلاً عن تولي عبدالناصر رئاسة مجلس الثورة من الناحية الواقعية.

وانعكست آثار استقرار الوضع السياسي في مصر انعكاسًا سيئًا على أوضاع البريطانيين في منطقة القناة، ففي 26 مايو شهدت منطقة القناة أول إضراب يحدث بين القوات البريطانية في مصر، فقد أضرب جنود الموريشيان عن العمل بتشجيع من المخابرات المصرية، وهم أفريقيون يدين معظمهم بالإسلام من سكان جزر موريشيوس بالمحيط الهندي شرق جزيرة مدغشقر

(دولة مالاجاش حاليًا)، واتخذت القيادة العامة البريطانية بمنطقة القناة في مواجهة هذا الاضطراب إجراءات سريعة وحازمة منعًا لانتقال عدواه إلى باقي القوات في المنطقة، فلم تمض 48 ساعة حتى كان جميع جنود الموريشيان قد تم ترحيلهم خارج منطقة القناة.

وفي 23 يونيو 1954 توقفت الحياة في جميع معسكرات الجيش البريطاني فقد أضرب جميع العمال المصريين والأجانب عن العمل تمامًا، كما توقفت الإمدادات التموينية المخصصة للمعسكرات بعد أن امتنع التجار عن توريد الاحتياجات اليومية إليها، وفي 25 يونيو انتقلت القيادة العامة للقوات البريطانية في منطقة القناة إلى قبرص، ومحافظة على ماء الوجه أصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة بياناً أعلنت فيه (إن انتقال قيادة القوات إلى قبرص لا يعني أي تحويل في موقف بريطانيا من المفاوضات).

وفي 27 يونيو 1954 أصدرت القيادة العامة البريطانية بمنطقة القناة تعليماتها بإخلاء ميناء الأدبية وهدم مخازنه ومستودعاته، وهو ميناء مهم يقع جنوب السويس مباشرة، وكانت القوات البريطانية تعتمد عليه بصفة أساسية في الحصول على إمداداتها وتموينها خلال الحرب العالمية الثانية، وقد دلت هذه الإجراءات العسكرية الأخيرة على أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت آخر الأمر برأي القيادة العامة البريطانية في منطقة القناة، وهو ضرورة جلاء قواتها عن القاعدة العسكرية بعد أن فقدت قيمتها الإستراتيجية في أي حرب في المستقبل نتيجة لوجودها وسط شعب معاد يحيطها بكل مظاهر الكراهية ويشن ضدها إغاراته المسلحة من كل ناحية.

**توقيع الاتفاقية الأولى للجلاء:**

عقب أن دانت مقاليد السلطة في مصر لجمال عبدالناصر بتوليه رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس قيادة الثورة تركزت جهوده منذ هذه الآونة في إيجاد حل لمشكلة الجلاء لتحقيق الأمنية الغالية التي كافح الشعب المصري في سبيلها 72 عامًا وأريقت من أجلها دماء مئات الشهداء، وكان عبدالناصر يأمل أن يحظى عقب تحقيق الجلاء بالتفاف الشعب حوله بعد أن انخفضت شعبيته بشكل ظاهر إثر أحداث الصراع على السلطة خلال شهري فبراير ومارس 1954 بينه وبين محمد نجيب الذي كان يتمتع وقتئذ بشعبية جارفة، وبعد أن اصطدم بجميع الأحزاب

السياسية والقوى السياسية في مصر نتيجة لقرار مجلس الثورة بحل الأحزاب السياسية الذي صدر في 17 يناير 1953، والذي لم يمض عام على صدوره حتى تلاه القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين في 13 يناير 1954.

وخلال هذه الفترة تم اعتقال عدد كبير من السياسيين القدامى وسيق بعضهم للمثول أمام محكمة الثورة التي أعلن عن تشكيلها في 15 سبتمبر 1953، حيث أصدرت على بعضهم الأحكام بالسجن المؤبد وعلى البعض الآخر بالسجن مع الأشغال الشاقة لسنوات طويلة، وقد تعرض للاعتقال عدد كبير من الإخوان المسلمين بعد صدور القرار بحل جماعتهم، كما تعرض للاعتقال أيضًا مجموعة من الشيوعيين واليساريين.

وكانت الظروف في منتصف عام 1954 مهيأة لاستئناف المباحثات بين مصر وبريطانيا بعد أن توقفت بصفة رسمية يوم 6 مايو 1953 أي منذ أكثر من عام، فقد كان لدى بريطانيا الرغبة في عقد اتفاق يتم بموجبه جلاء قواتها عن مصر مع بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة جاهزة للاستخدام في حالة عودة القوات البريطانية إليها وفقًا للشروط التي يتم الاتفاق عليها مع مصر، وكان عقد هذا الاتفاق يحقق لبريطانيا مزايا ثمينة، أولها: توفير النفقات الباهظة التي تنفقها على الحامية العسكرية الضخمة المخصصة لحماية القاعدة وقت السلم، والتي تبلغ قرابة ثمانين ألف مقاتل في وقت أرهقت فيه الميزانية البريطانية بسبب النفقات الفادحة التي تكلفتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، أما المزية الثانية فهي، التوقف المنتظر بعد الاتفاق لحركة الكفاح المسلح المشتعلة ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة والتي تسببت في وقوع خسائر جسيمة في الأرواح والأموال والممتلكات البريطانية.

ومن ناحية مصر كان عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء عن القاعدة البريطانية في منطقة القناة يعتبر مكسبًا كبيرًا لعبد الناصر، يمكنه عن طريقه توطيد أركان النظام الجديد الذي أوجدته الثورة في مصر بعد أن تسببت أحداث أزمتي فبراير ومارس 1954 في وقوع شرخ كبير في جدار هذا النظام، فلقد انقسم الجيش إلى قسمين متعارضين حتى كادت البلاد تتعرض

لحرب أهلية، كما وقف عدد كبير من الهيئات والنقابات وأساتذة الجامعات في وجه النظام مطالبين بالدستور وإنهاء الحكم الدكتاتوري وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ولضمان سرعة عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء وبالتالي إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد كان رأي عبدالناصر الذي أيده فيه معظم أعضاء مجلس الثورة أنه لابد من التساهل في بعض نقاط لخلاف التي كان الجانب المصري قد أظهر تشدداً بشأنها خلال المباحثات والاتصالات السابقة مع الجانب البريطاني، وكان أهم هذه النقاط مسألة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة القناة لاستخدامها في حالة وقوع هجوم على تركيا، فقد أصر الجانب المصري من قبل على أن تقتصر تلك العودة فقط في حالة وقوع هجوم على الدول العربية المشتركة مع مصر في معاهدة الضمان الجماعي العربي.

وفي أعقاب الاتصالات التي جرت بين مصر وبريطانيا منذ أواخر يونيو 1954 والتي قامت فيها الولايات المتحدة بدور الوساطة تم الاتفاق على استئناف المباحثات المصرية البريطانية في أقرب فرصة، وكان وفد مصر في المباحثات بعد أحداث مارس 1954 التي تم فيها إقصاء محمد نجيب عن السلطة قد أعيد تشكيله برئاسة جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء وقتئذ وعضوية عبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادي وصلاح سالم والدكتور محمود فوزي، أما وفد بريطانيا في المباحثات فقد أعيد تشكيله أيضًا برئاسة السفير البريطاني رالف ستيفنسون وعضوية الجنرال بنسون القائد العام للقوات البريطانية رالف ستيفنسون وعضوية الجنرال بنسون القائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة ومستر رالف موري الوزير المفوض بالسفارة البريطانية.

وفي 10 يوليو 1954 التقى عبدالناصر في مكتبه برياسة مجلس الوزراء بالسفير البريطاني الذي قدم إليه أعضاء الجانب البريطاني في المباحثات، ثم سلمه المقترحات البريطانية الجديدة التي أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية، واتفق عبدالناصر وستيفنسون على أن تبدأ المباحثات الرسمية بين الوفدين مساء اليوم التالي مباشرة، وشهد يوم الأحد 11 يوليو نشاطًا سياسيًا

مكثفًا؛ فقد اجتمع عبدالناصر في الصباح بأعضاء الجانب المصري حيث أطلعهم على المشروع البريطاني المقترح، وفي نفس الوقت اجتمع السفير البريطاني بأعضاء الجانب البريطاني لمناقشة المشروع الجديد.

وطلب السفير البريطاني وساطة السفير الأمريكي قبل بدء المباحثات لتذليل بعض الصعاب المنتظرة، لذا قصد ستيفنسون بعد الظهر السفارة الأمريكية حيث التقى بمستر كافري ودام الاجتماع 40 دقيقة، وفي الساعة السابعة مساءً استقبل الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية السفير الأمريكي كافري حيث استمع إلى وجهة نظره في بعض النقاط التي تضمنها المشروع البريطاني الجديد.

وفي الساعة التاسعة مساء يوم 11 يوليو 1954 وفي قاعة الاجتماعات بدار رياسة مجلس الوزراء اجتمع الوفدان المصري والبريطاني بصفة رسمية لأول مرة منذ أربعة عشر شهرًا لتبدأ مرحلة حاسمة من مراحل المباحثات بينهما، ولم تستغرق المباحثات سوى أسبوعين فقد تم خلالهما عقد ست جلسات، وفي الجلسة السادسة والأخيرة التي عقدت يوم 27 يوليو 1954 انضم إلى الوفد البريطاني مستر أنطوني هيد وزير الحربية ومستر شاكبور وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط اللذان حضرا من لندن لحضور التوقيع على الاتفاقية.

وفي نهاية الجلسة تم توقيع الاتفاقية الأولى للجلاء بالأحرف الأولى، وكانت تتضمن المبادئ الأساسية التي سيتم بموجبها صياغة الاتفاقية النهائية وقد وقعها من الجانب المصري جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء وباقي أعضاء الوفد المصري في مباحثات الجلاء، ومن الجانب البريطاني أنطوني هيد وزير الحربية وباقي أعضاء الوفد البريطاني في المباحثات.

ولم تنقض بضع ساعات على توقيع الاتفاقية حتى أذاع الرئيس جمال عبدالناصر عن طريق الإذاعة بيانًا وجهه إلى الشعب المصري أعلن فيه بشرى الجلاء وانتهاء الاحتلال البريطاني لمصر قال فيه ما يلي: «أيها المواطنون إننا نعيش الآن لحظة مجيدة في تاريخ وطننا إننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا، لقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلي فقد وقعنا الآن بالأحرف الأولى اتفاقًا ينهي الاحتلال

وينظم عملية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر الخالدة، وبذلك تخلص أرض الوطن لأبنائه شريفة عزيزة منيعة بعد أن قاست اثنين وسبعين عامًا مريرة حزينة.

**أيها المواطنون**: إنني أسرح بخواطري في هذه اللحظة المجيدة عبر أسوار الحياة إلى الذين جاهدوا من أجل هذا اليوم ولم يمتد العمر بهم ليعيشوه، أسرح بخواطري إلى الرحبات المقدسة التي تعيش فيها أرواحهم الخالدة، ونشعر أنهم يتابعون كل ما فعلنا كما تابعنا نحن كل ما فعلوا وحملنا الأمانة بعدهم ورفعنا المشاعل على الطريق، إنني أتجه إليهم بقلب شعب وبوفاء جيل إليهم جميعًا الزعماء الذي كافحوا.. أحمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، والشباب الذين باعوا أرواحهم للفداء على كل بقعة من ثرى مصر.. أتجه إليهم بقلب شعب وبوفاء جيل وأقول لهم: سوف نمضي على الطريق لن نضعف ولن نتخاذل ولن ننسى الأمانة التي حملناها ولا الواجب الوطني الذي عاهدنا الله أن نقوم به.

**أيها المواطنون**: كأن القدر أعد هذا اليوم للمجد إنه في نهاية هذا الشهر ـ يوليو ـ يوافق الأيام التي بدأ فيها الاحتلال منذ اثنين وسبعين سنة، إنه في اليوم نفسه يوافق اليوم الذي خرج فيه فاروق مخلوعًا عن عرش مصر يحمل معه حطام الذل والإقطاع والفساد.

**أيها المواطنون**: إن اليوم أيضًا يحمل بشائر المجد للمستقبل فبعد مدة العشرين شهرًا المحددة لإتمام الجلاء عن مصر ستكون فترة الانتقال في جنوب الوادي قد انتهت ويكون الجلاء قد تم أيضًا عن السودان، وبذلك يصبح وادي النيل كله وليس على ضفافه إلا أبناء النيل الأحرار.

**أيها المواطنين**: فلنصل شكرًا لله ولنتوجه إليه في جلاله القدسي نسأله أن يسدد خطانا وأن يرعى ثورتنا وأن يبارك لنا في يومنا وفي غدنا والله ولي التوفيق».

وبرغم مظاهر الفرح والابتهاج التي عمت أرجاء مصر عقب إذاعة بيان عبد الناصر فإن فئات مختلفة من المواطنين أظهروا معارضتهم الشديدة للأسس التي تضمنتها اتفاقية الجلاء؛

فبينما اعتبرها البعض عودة إلى التحالف السابق بين مصر وبريطانيا الذي نصت عليه معاهدة 1936 والذي قامت حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة في 8 أكتوبر 1951 من أجل التخلص منه، نجد أن البعض الآخر اعتبر الاتفاقية صورة مماثلة لمعاهدة صدقي ـ بيفن التي وقعت في لندن بالأحرف الأولى في 25 أكتوبر 1946 (فيما عدا نظام لجنة الدفاع المشترك) وهي المعاهدة التي ثار الشعب المصري من أجل إسقاطها، وتم له ذلك بعد إرغام إسماعيل صدقي على تقديم استقالة حكومته في ديسمبر 1946.

ولم تمض سوى خمسة أيام على توقيع اتفاقية الجلاء حتى وقع حادث نسف كوبري (أبو سلطان) في الساعة الثالثة من صباح يوم 2 أغسطس 1954 وهو كوبري مقام فوق الترعة الحلوة عند بلدة (أبو سلطان) الواقعة شمال البحيرة المرة الكبرى، ونظراً لأن مكاتب المخابرات بمنطقة القناة كانت قد أوقفت نشاطها وكفت عن عمليات الكفاح المسلح ضد البريطانيين عقب توقيع اتفاقية الجلاء، لذا اتجهت الشبهات إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تم حلها في 13 يناير 1954 والتي كان أفرادها من أشد العناصر في مصر تطرفًا في معارضه اتفاقية الجلاء، وقد رد عبدالناصر على مقاومة الإخوان المسلمين للاتفاقية بخطاب وجهه إلى الشعب في 21 أغسطس 1954 هاجم فيه الإخوان المسلمين بشدة، وكشف فيه عن الاتصالات التي جرت سراً بين المرشد العام حسن الهضيبي وبعض أقطاب الإخوان ومستر إيفانز المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في مصر، وكرر بذلك الاتهامات نفسها التي وردت في بيان مجلس قيادة الثورة والذي صدر في أعقاب قرار المجلس بحل جماعة الإخوان المسلمين في 13 يناير 1954.

وحاولت بعض الدوائر الاستعمارية في بريطانيا عرقلة توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء عن طريق المعارضة التي أبداها بعض النواب في حزبي المحافظين والعمال للحكومة في مجلس العموم، ومن خلال المقالات التي أخذت تنشرها بعض الصحف البريطانية المعروفة بميولها الاستعمارية، وفي الوقت نفسه أعربت إسرائيل عن قلقها لقرب زوال الاحتلال البريطاني لما سوف يحدثه من تحرير الإرادة المصرية وتقوية أمل الفلسطينيين في استعادة أرضهم المغتصبة،

وقد عبّرت عن غضبها بإطلاق بعض التهديدات عن عمليات عدوانية منتظرة تنوي القيام بها ضد مصر .

**التوقيع على الاتفاقية النهائية للجلاء:**

على الرغم من المعارضة الشديدة التي أعلنتها بعض العناصر والدوائر السياسية في كل من مصر وبريطانيا ضد اتفاقية الجلاء، وبرغم التهديدات العديدة التي أطلقتها إسرائيل ضد مصر تم في 19 أكتوبر 1954 ـ أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى ـ لوفدي مصر وبريطانيا التوقيع على الاتفاقية النهائية في البهو الفرعوني بمبنى البرلمان، وقد وقعها عن مصر جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادي وصلاح سالم والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية، وعن الجانب البريطاني أنطوني ناتنج وزير الدولة البريطاني ورالف ستيفينسون سفير بريطانيا في مصر والجنرال بنسون كبير المفاوضين العسكريين، وكانت أهم البنود التي نصت عليها الاتفاقية :

= جلاء القوات البريطانية جلاءً تامًّا عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

= انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في 26 أغسطس عام 1936 وجميع ما تفرع عنها من اتفاقيات .

= تبقى أجزاء من القاعدة التي كانت لبريطانيا في قناة السويس في حالة صالحة ومعدة للاستخدام، وفي حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون طرفًا في معاهدة الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

= في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون طرفًا في معاهد الضمان الجماعي العربي أو تركيا يجري التشاور فوراً بين مصر وبريطانيا .

= تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في الأستانة في 29 أكتوبر 1888.

= مدة هذا الاتفاق سبع سنوات من تاريخ توقيعه، وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرًا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق، وعلى بريطانيا أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ما لم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت مشكلة وقتئذ من وزراء ينتمون إلى حزب المحافظين، وكان يرأسها ونستون تشرشل، وجلهم من غلاة الاستعماريين المتمسكين بتراث الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس، فإن اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس التي كانت تعد أكبر قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط قد تم إبرامها في عهدهم، وذلك تحت وطأة الضغط الشديد لحكومة الثورة التي كان يؤيدها الشعب المصري عن بكرة أبيه في جهودها وكفاحها من أجل تحقيق الجلاء عن أرض الوطن.

وكانت القاعدة البريطانية التي تسلمتها مصر بموجب الاتفاقية تمتد بطول القناة من بور سعيد شمالاً إلى ميناء الأدبية على خليج السويس جنوبًا، وكانت تضم منشآت ومعدات تقدر قيمتها بنحو 500 مليون من الجنيهات (أسعار أوائل الخمسينيات) وبها معسكرات وثكنات ضخمة في مناطق الإسماعيلية وفايد والتل الكبير، ومطارات عديدة أهمها (أبو صوير) الذي كان يعد أكبر المطارات الحربية في الشرق الأوسط، وكذا بيت البحرية في بورسعيد، وكانت تضم أيضًا مستودعات الذخيرة في (أبو سلطان) التي كانت تحوي كميات هائلة من الذخائر والمفرقعات، فضلاً عن عشرات من المصانع والمخازن والورش ومحطات توليد الكهرباء ووابورات المياه وقاطرات وعربات السكك الحديدية والكباري وأرصفة الموانئ.

وعقب توقيع الاتفاقية النهائية في 19 أكتوبر 1954 أذاع الرئيس جمال عبدالناصر رئيس الوزراء ورئيس الجانب المصري في المفاوضات على المواطنين عن طريق الإذاعة بيانًا وطنيًا رائعًا قال فيه :

«**أيها المواطنون** : لعل أجدادنا يتطلعون إلينا من المثوى الأبدي الذي تسكنه أرواحهم في هذا اليوم برضى وفخر ، ولعل أحفادنا الذين ما زلوا في مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين إلى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير ، ولعل هؤلاء وهؤلاء الأجيال التي مضت والأجيال التي ستجيء تلتقي نظراتهم عند هذا اليوم يباركون الجهد الذي قام به جيلنا استكمالاً لكفاح السابقين .

لقد شاءت إرادة الله أن تستقر على أكتافنا أمانة الماضي والمستقبل وكانت رعايته لنا عونًا على الحاضر ، لقد حاولنا أن نرتفع إلى مستوى ماضينا العظيم واستطعنا أن ندرك أن هذا الماضي لا قيمة له إلا إذا كانت أمجاده تاريخًا يروى يشد خيالنا إليه وتقصر أعمالنا عن الوصول إلى مستواه ، فإنه لا فائدة في هذه الأمجاد الماضية إذا لم تكن معانيها خصائص كامنة في نفوس شعبنا تطبع كفاحه عبر الزمن وتلازم جهاده جيلاً بعد جيل ، هذا هو إيماني بالماضي وهو في نفس الوقت بالمستقبل .

**أيها المواطنون** : إن يومنا الحاضر يوم عظيم يرتفع إلى مستوى الماضي العريق ويعطي بشائر الأمل في مستقبل لا تحده آفاق ، أيها المواطنون : إن مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ ، هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا نبني وطننا من جديد بالحب والتسامح والفهم المتبادل ، اللهم أعطنا المعرفة الحقة كي لا يستخفنا النصر ، وتدور رءوسنا غروراً مع نشوته ، اللهم أعطنا الأمل الذي يجعلنا نحلم بما سوف نحققه في الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه في الأمس واليوم ، اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط أمامنا شاق وطويل .

اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التي لابد أن نتحملها فلا نستهين بها ولا نهرب منها، اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونتقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل، اللهم أعطنا القوة لندرك أن الخائفين لا يصنعون الحرية، والضعفاء لا يخلقون الكرامة، والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعبير والبناء، أيها المواطنون: الله في عوننا وهو ولي التوفيق».

## كيف تم تنفيذ الجلاء؟

قام البريطانيون بجلاء قواتهم عن المواقع التي كانوا يحتلونها في المواعيد المحددة وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه بين الطرفين في اتفاقية الجلاء وفي بعض الحالات تم جلاؤهم قبل الموعد المحدد، وقد رفع الرئيس جمال عبدالناصر العلم المصري على معكسر الشلوفة في 22 مارس عام 1955، وبعد انتهاء عام على الاتفاقية تم جلاء نحو 50 ألف جندي بريطاني عن منطقة قناة السويس في أكتوبر عام 1955.

هذا وقد تم جلاء البريطانيين عن آخر معقل كانوا يحتلونه في بور سعيد وهو مبني البحرية وتسلمته القوات المسلحة المصرية في ساعة مبكرة من صباح يوم 13 يونيو عام 1956، وفي اليوم نفسه غادرت آخر قوة بريطانية الأراضي المصرية، بمغادرتها ميناء بور سعيد على ظهر الباخرة البريطانية (إيفان جيب)، وتم إقلاع الباخرة من الميناء في منتصف الساعة الواحدة ظهراً وبذا تحررت مصر من الاحتلال البريطاني الذي ظل جاثمًا على صدرها لمدة 74 عامًا، وفي 18 يونيو عام 1956 رفع الرئيس جمال عبدالناصر العلم المصري على مبنى البحرية في بور سعيد، وأصبحت مصر منذ هذا التاريخ تحتفل في مثل هذا اليوم من كل عام بعيدين وطنيين: عيد الجمهورية التي أعلنت في 18 يونيو 1953 وعيد الجلاء الذي تم في 18 يونيو 1956.

## أسباب معارضة اتفاقية الجلاء؟

لم يكد بيان عبدالناصر يذاع على الشعب في 19 أكتوبر 1954 ويعلم الناس أن الاتفاقية

النهائية للجلاء قد تم توقيعها، حتى غمرت الفرحة مصر من أقصاها إلى أقصاها بعد أن تحققت الأمنية التي كافح الشعب في سبيلها لأكثر من سبعين عامًا وسقط من أجل تحقيقها مئات من الشهداء الأبرار على مر السنين.

وعلى الرغم من تأييد معظم طوائف الشعب لاتفاقية الجلاء، وبرغم وجود الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، فإن بعض العناصر وفي مقدمتهم أفراد من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة وفئات من الشيوعيين وطائفة من المثقفين شنوا ضد الاتفاقية حملة شعواء من النقد بدعوى أن بعض النصوص التي تضمنتها جاءت لصالح بريطانيا وضد مصلحة مصر.

وكان أهم نقاط النقد التي وجهت إلى الاتفاقية هو ذلك التساهل الذي جرى في مسألة عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة العسكرية في منطقة القناة في حالة وقوع هجوم على تركيا، فقد كان معروفًا أن الجانب المصري في مراحل المباحثات والاتصالات الأولى قد أظهر تشددًا في هذه المسألة بإصراره على أن تقتصر تلك العودة فقط في حالة وقوع هجوم على إحدى الدول العربية المشتركة مع مصر في معاهدة الضمان الجماعي، ومما أثار الشك في نفوس المعارضين في مصر تلك السرعة الفائقة التي تم بها توقيع الاتفاقية، إذ لم يمر سوى أسبوعين فقط على استئناف المباحثات في 11 يوليو حتى وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى في 27 يوليو 1954 وبعد أقل من ثلاثة أشهر تم توقيع الاتفاقية النهائية في 19 أكتوبر 1954.

ويتضح من أقوال خالد محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة التي سجلت في كتاب شهود ثورة يوليو لأحمد حمروش أن استعداد مجلس الثورة للتساهل في عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة العسكرية في حالة الهجوم على تركيا قد أبلغت إلى الولايات المتحدة وبريطانيا إبان احتدام أزمة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبدالناصر في شهري فبراير ومارس 1954 كوسيلة لتقوية مركز عبد الناصر، فقد ذكر خالد محيي الدين في الصفحة 157 من الكتاب ما يلي بالحرف:

«واشتدت المعركة بين المجلس ونجيب وقابلت الصحفي الفرنسي (روجيه استيفانو)

مراسل (نوفيل أوبزرفاتور) فقال لي إن جمال عبدالناصر سيكسب المعركة، لأنه علم ذلك خلال صلاته بالسفارتين الإنجليزية والأمريكية، ذلك لأن جمال عبدالناصر وأعضاء المجلس قد أبلغوهم الموافقة على اتفاقية الجلاء، وإدخال الهجوم على تركيا أيضًا مبررًا لعودة القوات البريطانية إلى القاعدة».

وقد أبدى اللواء محمد نجيب معارضته للاتفاقية أيضًا وكانت أزمة مارس 1954 قد انتهت بانتصار عبدالناصر وصدور قرار مجلس قيادة الثورة في 17 أبريل 1954 بإسناد رئاسة الوزارة إليه، واقتصر دور محمد نجيب منذ هذا التاريخ على منصب شكلي وهو رئاسة الجمهورية دون أية سلطات، وقد سجل محمد نجيب وجهة نظره في مباحثات الجلاء الأخيرة وفي بنود الاتفاقية في الصفحات من 158 إلى 160 في كتابه كلمتي للتاريخ فذكر ما يلي:

«ثم استؤنفت المباحثات للمرة الثالثة في يوليو 1954 ولم أعد رئيسًا لوفد مصر.. كانت أحداث فبراير ومارس قد أدت إلى هذه النتيجة.. وتولى جمال عبدالناصر الذي كان قد أصبح رئيسًا للوزراء رئاسة الوفد المصري في المباحثات التي وقعت اتفاقيتها الأولى بسرعة مذهلة بعد أيام فقط من بدايتها أي يوم 27 يوليو 1954، ثم عقد الاتفاق النهائي التفصيلي في 19 أكتوبر 1954.

ولم أكن قد قابلت جمال عبدالناصر بعد أحداث مارس الأخيرة إلا مرة واحدة.. وفي هذه المرة طلبت منه ألا يبرم اتفاقًا مع الإنجليز قبل أن يستمع إلى ملاحظاتي.. ولذا كانت مفاجأتي شديدة عندما وقع الاتفاق الأول دون أن يتيح لي فرصة إبداء الرأي.

وأعددت ملاحظاتي على الاتفاق في كتاب بعثت به إليه مع رسول خاص وكانت ملاحظاتي في إيجاز هي:

**أولاً**: وجود الفنيين الإنجليز غير خاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادتنا ويحد من سيطرتنا على أرضنا.

**ثانيًا**: قبول عودة القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا أمر يورطنا في مشاريع الدفاع الغربية حيث كانت تركيا مرتبطة بحلف الأطلنطي وقد سبق ورفضت ذلك أثناء مفاوضاتي مع الإنجليز.

**ثالثا**: طالبت بضرورة عرض الاتفاقية على الشعب في استفتاء عام على أن تلغى الأحكام العرفية.

وكنت قد عقدت العزم على رفض التصديق على الاتفاقية باعتباري رئيسًا للجمهورية، ولكن الدستور المؤقت لم يرد فيه نص خاص بالتصديق، وطلبت سليمان حافظ الذي كان قد استقال من منصبة كمستشار لرئيس الجمهورية بعد أزمة مارس والاعتداء على مجلس الدولة إذ آثر الابتعاد عن الحياة السياسية لاستشيره فيما يمكنني أن أفعله لوقف فرض هذه الاتفاقية على شعب مصر، وعلمت منه أن الوزراء الذين أعلنت موافقتهم على الاتفاقية بالإجماع لم تتح لهم فرصة إبداء الرأي، وأن جمال عبدالناصر كان يقرأ بنود الاتفاقية عندما لمح ظواهر المعارضة على فتحي رضوان، فقال جمال عبدالناصر (**لعل الأخ فتحي معارض**) فرد عليه بأنه كذلك ولكنه ينتظر الفراغ من التلاوة التي استمر فيها جمال عبدالناصر حتى انقطعت بدخول إسماعيل الأزهري وبعض زملائه من وزراء السودان إلى قاعة الاجتماع وما دار بين الفريقين من مظاهر الابتهاج وتبادل التهاني بالاتفاق، ثم انصرف جمال عبد الناصر معهم إلى مكتبه وعودته مرة أخرى لينهي الجلسة قبل إتمام تلاوة الاتفاق، وصدرت الصحف في اليوم التالي بأن مجلس الوزراء قد وافق على الاتفاق بإجماع الآراء.

وكانت نصيحة سليمان حافظ لي هي أن أرفض التصديق فإن صدرت الاتفاقية فليس أمامي إلا أن أستقيل».

ويتضح مما ورد في كتاب «البحث عن الذات» للراحل الرئيس أنور السادات أنه كانت هناك معارضة لاتفاقية الجلاء حتى داخل مجلس قيادة الثورة ذاته، قد ذكر في الصفحة 176 ما يلي بالحرف: «جمعنا عبدالناصر في استراحة الهرم، وعرض علينا المشروع بأكمله، وطلب من

كل منا رأيه مسجلاً، طبعًا كانت هناك معارضه من بعضنا، مجرد مزايدات وصراعات كالعادة، أما أنا فكنت مذهولاً لما يحدث، ولذلك فعندما جاء دوري انفجرت قائلاً: أنا موافق على المشروع بدون مناقشة، فما الذي يمكن مناقشته؟ 1200 خبير ليسوا عسكريين وتحت حراستنا نحن المصريين هل هذا يخيفنا؟ فليكونوا عشرة آلاف خبير وليبقوا بدلاً من سبع سنوات عشرا، ما قيمتهم وقد حصلنا على استقلالنا وأصبحت إرادتنا حرة؟ أي سياسي أبله يرفض هذا الحل لمشكلة عمرها فوق الخمس وسبعين سنة؟».

**الانتقادات ضد الاتفاقية في بريطانيا ومصر:**

لم يكن رد الفعل الذي أعقب إعلان نصوص الاتفاقية في بريطانيا بعد توقيعها يتسم بالشدة أو العنف، إذ إن مجال التأييد أو المعارضة لتصرفات وقرارات الحكومة ينحصر ـ كما هو الحال في بلد عريق في الديمقراطية مثل بريطانيا ـ في المناقشات التي تجري تحت سقف البرلمان وفي المقابلات وفي المقالات والتعليقات التي تنشر في الصحف والمجلات، وقد دلت المناقشات التي دارت في مجلس العموم واللوردات، والمقالات التي نشرت في الصحف البريطانية على مدى رسوخ العقيدة الاستعمارية في أذهان العديد من السياسيين البريطانيين في هذه الآونة رغم اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم السياسية، فلم تكد اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا تعرض على مجلس العموم للتصديق حتى ثارت بين الأعضاء عاصفة هوجاء اشترك فيها بعض النواب من حزب المحافظين ذاته، برغم أن حكومتهم هي التي قامت بالتوقيع على الاتفاقية.

قال مستر إتلي رئيس حزب العمال وزعيم المعارضة في المجلس «على الرغم من أنني أؤيد الجلاء فإن الاتفاق هو أسوأ اتفاق تم حتى الآن من وجهة النظر البريطانية، إن الاتفاقية فطيرة رخيصة أكلها مستر تشرشل» وقال مستر ووتر هاوس زعيم النواب المحافظين في مجلس العموم المتمردين على رئيس الوزراء ونستوت تشرشل «لقد كنت وإخواني نخشى أن تكون المسألة بيعًا، ولكن تبين أن المسألة مسألة إعطاء وتنازل، إذ بدلاً من أن يكون لنا حق الإشراف بقواتنا على قناة السويس حصلنا على قصاصة من الورق هي هذا الاتفاق، ماذا سيحدث لو نقضت

مصر شروط هذا الاتفاق؟ إننا نسلم للمصريين مخازن قيمتها 500 مليون جنيه، وقد يستخدمها المصريون ضد إسرائيل أو غيرها، فمن ذا الذي سيقول لهم: لا؟».

ووقف النائب رالف أسيتون يقول صارخًا: «إن نبأ الاتفاق سيكون صدمة شديدة لملايين من رعايا جلالة الملكة في أنحاء الكومنولث».

أما في مجلس اللوردات فقد حمل لواء الحملة ضد الحكومة البريطانية اللورد كيلرن المندوب السامي في مصر قبل معاهدة 1936، ثم السفير البريطاني بها بعد عقد المعاهدة، وهو الاستعماري المعروف الذي دبّر حادث 4 فبراير عام 1942 الذي حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين (استعدادًا لعزل الملك السابق فاروق) وسانده في حملته اللورد هانكي، قال كيلرن: «إن اتفاقية الجلاء نصر عظيم ولكنه ليس نصراً للإنجليز إنما هو نصر للمصريين، تصوروا أن الملك فاروق وفرسانه من رجال السياسة مكثوا سنوات عديدة يحاولون أن يحصلوا على شيء من هذا الاتفاق ولكنهم فشلوا فشلاً كاملا، وإذا بحفنة من الضباط المصريين ينجحون في الحصول على كل هذا ولم يمض على توليهم الحكم عدة شهور.

إن حكومة مصر الحالية هي حكومة معادية لنا، إنها أثبتت ذلك في اتفاقية السودان، ومع ذلك فقد وقعت معها اتفاقية الجلاء، لو كنت في مصر لما حدث شيء من هذا، إنها هزيمة منكرة هزيمة منكرة».

وقال اللورد هانكي «إن الشعب البريطاني ليس مستعدًا لقبول هذا الذل وهذا العار، لا أتصور حكومة أو حزبًا يمكن أن يتحمل نتائج هذه الهزيمة، لا يمكن أن يتحمل الشعب البريطاني هزيمة 80 ألف جندي بريطاني أمام حفنة من الضباط المصريين» ولم تكد العاصفة تهدأ ويبدأ الأعضاء في مغادرة القاعة حتى أخرج ونستون تشرشل منديله من جيبه وراح يمسح الدموع التي أغرورقت بها عيناه.

وفي مصر كانت جماعة الإخوان المسلمين ـ على الرغم من قرار حلها ـ أشد فئات الشعب

معارضة لاتفاقية الجلاء، ولقد سجلت الجماعة أوجه النقد التي وجدتها في الاتفاقية في مذكرة شاملة بعثت بها إلى رئيس الوزراء وقتئذ جمال عبدالناصر يوم 2 أغسطس 1954 أي بعد خمسة أيام فقط من توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى، ويمكن أن نعد ما ورد بهذه المذكرة بوجه عام بمثابة تعبير عن وجهه نظر المصريين المعارضين للاتفاقية في ذلك الوقت، وفيما يلي موجز لأهم فقراتها:

= إذا كان الجلاء سيتم كما اتفق في ظرف 20 شهراً فما الداعي لجعل مدة الاتفاق 7 سنوات، إلا إذا كان الهدف شيئًا آخر غير تنظيم الجلاء وهو ربط مصر ببريطانيا طيلة هذه المدة بنوع من التحالف أو الارتباط قد يمتد إلى ما بعد السبع سنوات، كما يدل على ذلك التزام مصر بالتشاور مع بريطانيا فيما يتخذ من تدابير عند انتهاء مدة الاتفاق؟

= تعطي المادة 4 لبريطانيا حق العودة إلى قاعدة القناة إذ هوجمت مصر أو أي دولة من دول الجامعة العربية التي وقعت معاهدة الدفاع العربي المشترك أو إذا هوجمت تركيا، وتوجب المادة على مصر أن تقدم لبريطانيا كل التسهيلات اللازمة لتهيئة القاعدة للحرب، ويدخل في ذلك استخدام جميع الموانئ المصرية، وهذه المادة لها خطورتها للأسباب الآتية:

1ـ أعطت لبريطانيا الحق المطلق في العودة إلى قاعدة القناة واحتلالها بجنودها في الحالات المنصوص عنها دون استشارة مصر أو موافقتها، بل دون رضاها حتى لو كانت الدولة المعتدى عليها قادرة على رد الاعتداء وحدها ولا يمكن أن تقبل الدول المستقلة أن يفرض عليها العون فرضًا وأن تحتل أرضها بهذه السهولة.

2ـ من العجيب أن الاعتداء على تركيا يعطي بريطانيا الحق المطلق في احتلال قاعدة القناة، ويلزم مصر التزامات مادية وأدبية لا قبل تركيا المعتدي عليها ولكن قبل بريطانيا، مما يدل على أن المقصود هو تدعيم السياسة البريطانية وحماية الإمبراطورية.

3ـ برغم إعلان مصر رفضها للأحلاف وانتقادها الدول التي تنضم إليها.. فإنها طبقًا

لهذه المادة دخلت في هذه الأحلاف بطريق غير مباشر، لأن تركيا حليفة لباكستان ولبعض دول البلقان كما أنها مرتبطة بحلف الأطلنطي فإذا هوجمت أية دولة حليفة لتركيا ودخلت تركيا الحرب حق لبريطانيا أن تحتل قاعدة القناة بحجة وقوع هجوم على تركيا وأن تدخل الحرب في صفها طبقًا لما بينهما من معاهدات، وإذا دخلت بريطانيا الحرب وهي محتلة لمنطقة القناة فقد اشتركت مصر اشتراكًا فعليًا فيها بمساهمتها باستخدام أراضيها ومطاراتها وموانيها وبما تقدمه من معونة وتسهيلات لبريطانيا.

4ـ أعطت لبريطانيا الحق في استخدام جميع الموانئ المصرية، ويترتب على ذلك أن يكون لها الحق في نقل جنودها وعتادها على الطرق البرية والمائية والسكك الحديدية المصرية التي تصل مختلف الموانئ بالقاعدة وأن يكون لها مندوبون في كل ميناء.

5ـ تلزم المادة السادسة مصر بالتشاور مع بريطانيا في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح على أي بلد عربي مشترك في معاهدة الدفاع المشترك أو على تركيا، ولم توضح هذه المادة ما المقصود بحالة التهديد بهجوم مسلح مما يجعلها تكاد لا تختلف في مدلولها عن عبارة خطر الحرب التي حاولت بريطانيا إغراء مصر بالموافقة عليها وكانت دائمًا تقابل بالرفض.

= جلاء القوات البريطانية عن الأرضي المصرية جلاءً تامًا (كما ورد في المادة 1 من الاتفاقية)جاء معلقًا على شروط تجعله جلاءً مشروطًا وغير تام، فإن الملحق رقم (1) استبدل بالجنود الإنجليز فنيين وموظفين من الإنجليز يديرون القاعدة ويحافظون عليها، مما يعني أن يحل محل الإنجليز الذين يرتدون الملابس العسكرية إنجليز يرتدون الملابس المدنية، وما دامت مدة الاتفاقية 7 سنوات فمعنى ذلك أن تظل القاعدة محتلة بالمدنيين الإنجليز ومعرضة لعودة الاحتلال البريطاني ثانية طيلة سبع سنوات.

= إن نص المادة 8 عن تصميم الطرفين على احترام اتفاقية سنة 1888 التي تكفل حرية الملاحة في قناة السويس كان يقتضي النص كذلك على حق مصر في تعطيل هذه الملاحة في حالة الدفاع عن النفس، لأن المادة بهذا الوضع الناقص يمكن لإسرائيل الاستفادة منها.

**كتاب الجلاء لصلاح سالم:**

نظرًا لعاصفة النقد التي وجهت إلى اتفاقية الجلاء عن مصر من بعض الفئات، فقد قام صلاح سالم وزير الإرشاد القومي وعضو الجانب المصري في محادثات الجلاء بإصدار كتيب خاص باسم «كتاب الجلاء» في أواخر أكتوبر 1954، رد فيه في الصفحتين 34، 35 على الانتقادات التي أبداها المعارضون للاتفاقية، وفيما يلي موجز لأهم ما ذكره:

= نظرًا لأن الاتفاق يسري لمدة 7 سنوات من ضمنها 20 شهرًا لإتمام الجلاء، فإن المدة الباقية للاتفاقية هي خمس سنوات وأربعة أشهر لا غير.

= وبعد انتهاء جلاء القوات البريطانية سيكون الجيش المصري قد احتل منطقة القناة كلها، ويتسلم جانبًا كبيرًا من المنشآت والمخازن بالقاعدة العسكرية، أما الجزء الباقي من هذه المنشآت فسوف تترك فيه بريطانيا بعض ما تملكه من عتاد ومهمات، وستكون كلها تحت سيطرة القيادة المصرية التي لن يكون في منطقة القناة غيرها.

= سوف يدير المنشآت والورش التي ستتركها بريطانيا حوالي 1200 من الفنيين المدنيين البريطانيين، وليس لهؤلاء أية حصانة أو ميزات، ويخضعون تمامًا للأحكام والقوانين المصرية.

= التشاور الذي تجربه الدولتان قبل نهاية مدة الاتفاق بسنة والمنصوص عليه في المادة 12 لا يعني أي شيء على الإطلاق سوى تقرير مصير هذه المنشآت، فإما أن يشتريها مصر وإما ألا تشتريها فتنقلها بريطانيا إلى حيث شاءت، ولكن الاتفاق صريح على ألا يكون في مصر في اليوم الأخير من العام السابع ما يمكن أن يسمى قاعدة عسكرية، إذ يتحتم إغلاق المخازن وتسريح جميع الفنيين.

= إذا هوجمت تركيا أو إحدى الدول العربية المنضمة إلى ميثاق الضمان الجماعي ـ كما جاء في المادة 4 من الاتفاقية ـ يحق للقوات البريطانية استخدام القاعدة العسكرية خلال الخمس

سنوات والأربعة أشهر بعد إتمام الجلاء والسبب في موافقة مصر على هذه المادة هو ارتباطها مع الدول العربية بميثاق للضمان الجماعي مما يحتم عليها أن تعلن الحرب ضد كل معتد على إحدى هذه الدول العربية الداخلة في الميثاق، وفضلاً عن ذلك فإن مصر ملزمة بأن تحارب بجيشها وبكافة إمكاناتها ضد هذا المعتدي منذ اللحظة الأولى لوقوع الاعتداء تحت قيادة عربية مشتركة. فهل يعتبر انتقاصًا من سيادة مصر أو حريتها أن تقبل في هذه الحالة التي تقاتل فيها ضد المعتدي استخدام بريطانيا لبعض منشآت القاعدة العسكرية دون أن يترتب على هذا الاستخدام أي خطة معينة أو أي تعاون محدد مع بريطانيا كحليف أو شريك؟

= من الواضح أن حق عودة القوات البريطانية مقصور على منشآت القاعدة في منطقة القناة ولا يتعداه بحال من الأحوال إلى باقي القطر، وإن ما ورد في الاتفاق عن استخدام بعض الموانئ الضرورية قد اتفق الطرفان على أن يكون هذا الاستخدام مقصور على الضروري منها فقط للوصول إلى منشآت القاعدة في منطقة القناة، ولا يدخل في ذلك باقي موانئ ومواصلات القطر.

= السؤال الذي يجيء بعد ذلك هو: لماذا نص على العودة في حالة الهجوم على تركيا؟ إننا نعتبر الهجوم على تركيا وهي تلاصق تمامًا دولتين هما العراق وسوريا، هو بمثابة خطوة لابد أن يعقبها الاعتداء على هاتين الدولتين الملاصقتين لتركيا، إن الهجوم على تركيا يعني قيام حرب عالمية، ولن تكون تركيا وحدها هي هدف المعتدي ولكن الهدف الأكبر هو الدول العربية المجاورة لتركيا، نظرًا لمواردها الضخمة خاصة البترول، فضلاً عن موقعها الإستراتيجي المتحكم في منطقة الشرق الأوسط التي تعد أهم بقعة من بقاع العالم، فأين إذن التحالف العسكري مع تركيا؟ إن مصر وجيشها غير ملتزمين باتخاذ أي موقف معين لمعاونة تركيا أو أي حليف من حلفائها، كما أن حق بريطانيا في العودة بقواتها إلى القاعدة العسكرية بمنطقة القناة مقصور على حالة واحدة فقط وهي الاعتداء

المسلح الفعلي من قوة خارج المنطقة على إحدى الدول العربية أو تركيا، أما حلفاء تركيا وحلفاء بريطانيا سواء تعرضوا لحرب أو خطر حرب فليس لمصر بهم علاقة وليس لها أي التزام نحوهم.

= يبقى سؤال أخير وهو: ماذا يحدث في حالة وقوع الهجوم من جانب إسرائيل؟ لقد أثيرت هذه النقطة بواسطة وفد مصر في المباحثات، ويوجد نص صريح في المحاضر يفيد أن بريطانيا لا يحق لها استخدام منشآت القاعدة بمنطقة القناة إذ كان الهجوم من جانب إسرائيل (انتهى موجز كتاب الجلاء).

وعقب أسبوع واحد من التوقيع على الاتفاقية النهائية أقيم بهذه المناسبة احتفال شعبي كبير مساء يوم 26 أكتوبر 1954 بميدان المنشية بالإسكندرية، وجرت أثناء إلقاء عبدالناصر خطابه على الجماهير المحتشدة محاولة لاغتياله بواسطة عامل يدعى محمود عبداللطيف ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، ولكن المحاولة فشلت ولم يصب عبدالناصر بسوء.

وكان لهذا الحادث تأثير كبير في ازدياد شعبية عبدالناصر، فقد استقبلته جماهير الشعب في محطات السكك الحديدية عندما عاد إلى القاهرة بالقطار في اليوم التالي استقبالاً رائعًا كما استقبل في القاهرة استقبال الأبطال، واستغل عبد الناصر هذه الفرصة للإطاحة بألد خصومة وهم الإخوان المسلمون، فتشكلت محكمة الشعب التي انبثق منها ثلاث دوائر عسكرية فرعية لمحاكمة المئات من الإخوان وتوقيع الأحكام على بعضهم بالإعدام وبالسجن المؤبد والمؤقت، بينما زجّ بآلاف منهم داخل المعتقلات دون أي اتهام أو محاكمة.

وكان الحادث فرصة كذلك للتخلص من اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بدعوى أنه كان على اتصال بالإخوان المسلمين ومتعاونًا معهم، وصدر القرار من مجلس الثورة في 14 نوفمبر 1954 بإعفائه من منصبه وتحديد إقامته في دار السيدة زينب الوكيل بضاحية المرج، وأن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية.

هذا ولم يستمر سريان اتفاقية الجلاء حتى نهاية المدة المحددة لانقضائها وهي 7 سنوات، ففي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 الذي اشتركت فيه بريطانيا أصدر عبدالناصر رئيس الجمهورية وقتئذ قرارًا جمهوريًا في أول يناير 1957 بإلغاء هذه الاتفاقية واعتبارها كأن لم تكن، وبذا حصلت مصر على استقلالها التام، وزال نهائيًا حق بريطانيا في العودة لاستخدام قاعدتها العسكرية بمنطقة القناة، وفضلاً عن ذلك تم للسلطات المصرية مصادرة كل ما كانت تضمه هذه القاعدة من منشآت ومعدات كانت تقدر بمئات الملايين من الجنيهات.

**حياد قناة السويس:**

سبق لمصر أن أعلنت حياد قناة السويس في شروط عقد الامتياز الموقع في 5 يناير عام 1856 الذي منحه الوالي محمد سعيد باشا إلى فرديناند ديلسبس، إذ ورد في المادة 14 من هذا العقد ما يلي: «نعلن رسميًا باسمنا وبأسماء حلفائنا أن القناة البحرية الكبرى بين السويس إلى (الطينة) والموانئ التابعة لها مفتوحة على الدوام بصفتها (ممرًا محايدًا) لكل سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تميز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات في مقابل دفع الرسم».

وجاءت معاهدة الأستانة في 29 أكتوبر عام 1888 مؤكدة ومنظمة لحياد قناة السويس وحرية الملاحة فيها، وتتلخص أحكام هذه المعاهدة في أن تبقى قناة السويس دائمًا حرة مفتوحة في حالتي السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول دون تمييز بينها، وتعهدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور في القناة في حالتي السلم والحرب، وأن تمتنع عن حصارها أو اتخاذها ميدانًا للتحركات الحربية، وللسفن التجارية في حالة الحرب أن تجتازها وتمر فيها بالقدر الضروري لمرورها، وعليها أن تمر منها بأسرع ما يمكن دون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضروريات خدمة السفينة، ولا يجوز لها على كل حال أن ترسو بمينائي بورسعيد والسويس أكثر من 24 ساعة إلا في الأحوال القهرية.

ولا يجوز للدول المتحاربة أن تنـزل في القنـاة وموانئهـا أو تنقـل منهـا جنـوداً أو ذخـائر أو مهمات حربية، ولا يجوز للدول غير المحاربة أن تبقـى بوارجهـا الحربيـة بالقنـاة ولكـن لهـا أن تبقيها في ميناءي بورسعيد والسويس على أن لا يزيد ما لكل دولة على اثنـتين، ولا يخـول هـذا الحق للدول المحاربة، وقد حددت منطقة الحياد بالقناة البحرية وموانئها وفي دائـرة ثلاثـة أميـال بحرية من هذه الموانئ، وتعهدت الدول بعدم المساس بترعة المياه العذبـة وفروعهـا الـتي تـروي منطقة القناة، كما تعهدت بعدم المساس بجميع المهمات والمباني والمنشآت التابعة للقناة البحريـة والترعة العذبة، وحفظت المعاهدة حق مصر في السيادة على منطقة الحياد من حيـث إنهـا أرض مصرية وحق إجراء كل ما تراه فيها للدفاع عن مصر والمحافظة على الأمن والنظام فيها على أن لا تتعارض هذه الوسائل مع حرية المرور في القناة.

* * * * *